الديمقراطية التوافقية

مفهومها ونماذجها

معهد الدراسات الاستراتيجية

الديمقراطية التوافقية

مفهومها ونماذجها

الديمقراطية التوافقية

مفهومها ونماذجها

معهد الدراسات الاستراتيجية

الكتاب : الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)
إعداد : شاكر الأنباري (عن كتاب «الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد» لآرنت ليبهارت)
التحرير والاشراف اللغوي : حسين بن حمزة
الطبعة : الأولى ٢٠٠٧ بغداد - أربيل - بيروت

مقدمة

يمكن تعريف الديمقراطية التوافقية استناداً إلى أربعة عناصر. العنصر الأول والأهم هو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيينِ من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي. ومن الممكن أن يتخذ ذلك أشكالاً متنوعة، منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني، مجلس موسع أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية هامة، أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي.

أما العناصر الثلاثة الأخرى في الديمقراطية التوافقية فهي الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية، التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية؛ والنسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي، والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية، وتخصيص الأموال العامة؛ وأخيرا درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.

ولا يخفى أن هذا النمط من المفاهيم يبدو جديداً على بلدان العالم الثالث، لا سيما أن معظم تلك البلدان انتقلت من الحكم الكولونيالي إلى الحكم الديكتاتوري. حتى الأنظمة التي استلهمت الديمقراطيات الأوربية، التقليدية، سرعان ما ارتكست، لاحقاً، إلى حكم شمولي، تحت هذه الواجهة أو تلك.

ومن هنا تكمن أهمية الديمقراطية التوافقية للعالم الثالث، خصوصاً في البلدان ذات التنوع القومي والديني والثقافي.

وقد نشأت أولى مساعي بناء الديمقراطية التوافقية في بلدان أوربية غربية، مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا والنمسا. ولم تصدر هذه المساعي عن أي نظرية مسبقة، بل كانت وليدة حاجات عملية في مجتمعات منقسمة، أي غير متجانسة من الناحية القومية أو الدينية.

جاءت نظرية التوافقية، مثل النظريات عن القومية، بعد التجربة وليس قبلها. واكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم غيرهارد لمبروخ وغابرييل ألموند. وتناول دارسون كثر هذه التجربة، ويعدّ آرنت ليبهارت، أحد أبرز مفكري ودارسي الديمقراطية التوافقية.

إن مصطلح الديمقراطية مصطلح نسبي، فليس هناك نموذج واحد للديمقراطية، بل يعتمد الأمر على عامل الزمن والبلد ومستوى التطور الاقتصادي ومقدار الانشطارات الفئوية في المجتمع.

الديمقراطية عملية تفاعلية، وليست وصفة جاهزة.

فما الفرق إذن بين الديموقراطية، بمعناها التقليدي، والديموقراطية التوافقية؟

تقوم فكرة الديموقراطية، سواء في سياق تحققها التاريخي، أو في الخلاصات الفكرية لها، على المبادئ التي حددها جون لوك ومونتسكيو، أي الحكم بالرضى عبر الانتخابات، وحكم الأكثرية أو الأغلبية الفائز بأكبر عدد من الأصوات، وتقسيم السلطات. وثمة ملاحق لهذا النظام منها حقوق الإنسان، والحقوق المدنية للفرد، وحقوق المرأة، والقانون الدولي. . الخ. لقد اصطلح على نظرية لوك- مونتسكيو بمفهوم الحكم الأغلبي. ونشأت هذه النظرية الكلاسيكية من تلخيص تجربة الديموقراطيات المبكرة كما في انكلترا، وفرنسا، وأميركا، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ولدت الديمقراطيات تلك في بلدان متجانسة قومياً بصورة ما، وهو تجانس لا يقسمها إلى أقليات وأكثريات دينية، أو إثنية، أو ثقافية.

لكن مبدأ الأغلبية والأقلية السياسي سيتحول في المجتمعات المنقسمة إثنياً أو طائفياً، وبنسب متفاوتة، إلى أغلبية وأقلية قومية أو طائفية مما يخلق استبداد الأكثرية. ولهذا حاول الممارسون السياسيون إيجاد حل لهذه المعضلة في اتجاهين: الأول استخدام الفيدرالية أو مناطق الحكم الذاتي لضمان حقوق الأقليات، وهو استلهام للتجربة الفيدرالية الأميركية- الألمانية، التي برزت بدافع الحد من غلواء سلطة المركز، وذلك بتقسيم السلطات على أساس جغرافي، بين مركز

وأطراف. أو استلهام الاتجاه الثاني وهو التجربة التوافقية التي نشأت عمليا بعد الحرب العالمية الثانية، اعترافا بقصور النظام الديموقراطي الأكثري المألوف، البريطاني على سبيل المثال.

وعليه، فإن الديموقراطية التوافقية انطلقت من قاعدة ديموقراطية راسخة وليس ناشئة.

يتميز النظام التوافقي عن النظام الديموقراطي الأكثري بأربعة عناصر أساسية، حسب آرنت ليبهارت وهي:

- حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة تشمل حزب الغالبية وسواه.
- مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات والإنتخابات أساسا.
- حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات على حد سواء، لمنع احتكار السلطة.
- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

إن نظرية التوافق أوروبية المنشأ، رغم أنها اغتنت لاحقا من تجارب عالمثالثية، وهي في المحصلة خروج على الإجماع النمطي الذي يمثله النظام الأكثري، الأميركي، البريطاني، الفرنسي.

ومن البديهيات المعروفة في عالم السياسة أن التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديموقراطية المستقرة، أو عاملين يؤديان بقوة إليها. وبالعكس، فإن الإنقسامات الاجتماعية العميقة والإختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديموقراطيات. والديمقراطية التوافقية

نموذج تجريبي ومعياري في الوقت نفسه، فهي تستخدم بمثابة تفسير للاستقرار السياسي في عدد من الديموقراطيات الأوربية الصغرى، مثل النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا. بلغت تلك البلدان ذروة انقساماتها التعددية الحادة وتعاون نخبها الوثيق أواخر الخمسينات وراحت تتراجع، لا جراء إخفاق الديمقراطية التوافقية، بل لأن نجاح التوافقية نفسه جعلها نافلة.

إن التوافقية وإن لم تكن سوى مرحلة عابرة في تطور هذه البلدان الأوربية الأربعة، إلا أنها ليست مجرد ظاهرة تستحق الانتباه لأهميتها التاريخية فحسب، فهي تمتلك أهميتها على الصعيد العالمي. وقد قدمت أمثلة ملموسة لقدرتها وصلاحيتها على أن تكون نظاماً مستقراً وفعالاً للحكم في المجتمعات التعددية. والمعروف أن المجتمع المتعدد هو المجتمع المقسم وفقاً لما يطلق عليه الانقسامات القطاعية. والانقسامات القطاعية يمكن أن تكون ذات طبيعة دينية، أيديولوجية، لغوية، إقليمية، ثقافية، عرقية، أو إثنية.

إن هدف الديمقراطيات عموماً هو الوصول بالمجتمعات إلى الاستقرار، وأبرز سمات النظام الديمقراطي المستقر هي أنه يتمتع باحتمالات عالية لأن يبقى ديمقراطياً، وأنه ينطوي على مستوى منخفض من العنف المدني الفعلي والمحتمل. والديمقراطية التوافقية هي استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية. الدول التي استقلت حديثاً، في معظم القارات، بحاجة ماسة إلى هذا النمط

من الديمقراطيات، كونها ورثت انقسامات مجتمعية هائلة، لا بسبب الاستعمار فقط، بل لأن تلك الانقسامات قد تشكلت بفعل عوامل تاريخية قديمة وفاعلة.

ويستمد النمط التوافقي من الديمقراطية أهميته كنموذج عملي ملموس من المساهمات التي يقدمها لفهم الديمقراطيات الغربية. وهناك مفاهيم ذات صلة تعمق فهم وتحليل الديمقراطية التوافقية منها العضويات المتداخلة والمتشابكة والأنظمة الحزبية وفصل السلطات والتنمية السياسية. ويجب أن نفسر الاستقرار السياسي في الديمقراطيات التوافقية اعتماداً على علاقتها بعامل إضافي هو تعاون زعماء الجماعات المختلفة الذي يتخطى الانقسامات القطاعية أو الثقافية الفرعية على مستوى الجماهير، بدلا من حشر علاقتها بمتغير تفسيري آخر هو الثقافة السياسية. ولهذا السبب كانت تجربة الديمقراطيات التوافقية الأوربية على قدر من الأهمية بالنسبة إلى المجتمعات التعددية في العالم الثالث: فهي مجتمعات مستقرة لا لأن مجتمعاتها تعددية بصورة ملطفة، بل على الرغم من الانقسامات القطاعية العميقة في مجتمعاتها.

لقد كانت السمة البارزة من سمات السياسة غير الأوربية هي انهيار الديمقراطية، في فترات قصيرة من بعد تحررها من الاستعمار. فبعد التفاؤل الأولي في الآفاق الديمقراطية للبلدان الحديثة الاستقلال، والمستند في معظمه إلى الطموحات الديمقراطية التي أعرب عنها قادتها السياسيون، حل مزاج من الخيبة، ونحت أغلب تلك الأنظمة

إلى حكم توتاليتاري مزعج. وثمة، في رأي العديد من المراقبين، صلة مباشرة بين السمتين الأساسيتين للسياسة غير الغربية، المجتمع التعددي عاجز عن الحفاظ على الحكم الديمقراطي؛ ووحدة تلك الدول كانت تصان بوسائل غير ديمقراطية من قبل السيطرة الاستعمارية. إذ لا يمكن للرأي العام الموحد الضروري لعمل الحكم البرلماني أن يوجد في صفوف أناس لا تربطهم رابطة شعور الزمالة، ولا سيما إذا كانوا يقرأون وينطقون بلغات مختلفة.

يعاني الكثير من الدول النامية، لا سيما الآسيوية والأفريقية منها، كلبنان وبوراندي وماليزيا والعراق وإندونيسيا ونيجيريا، وأيضا الأميركية الجنوبية كغويانا وسورينام وترينيداد، من مشاكل سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات من سكانها، وغياب الإجماع الموحد لها. وتتعامل الأدبيات النظرية حول التنمية السياسية، وبناء الأمة، والتحول الديمقراطي في الدول الجديدة مع هذا الواقع بطريقة ملتبسة.

إن صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر، وصونه في المجتمع التعددي، قضية ثابتة في العلم السياسي، رغم اختلاف التعريفات حول المجتمع التعددي. فالبعض يعتبر أن المجتمع التعددي هو المجتمع الذي تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب، ولكن بانفصال، داخل الوحدة السياسية الواحدة. والبعض يعتبر المجتمع التعددي كل مجتمع تختلط فيه الشعوب جغرافياً، لكنها تتنافر اجتماعياً، والتنافر الاجتماعي له علاقة بلغة أو

دين أو قومية. ويظل مفهوم المجتمع التعددي مفهوماً واسعاً جداً، خاصة في إطار التنوع الكبير الذي يحكم بلدان العالم أجمع.

يشكل هذا الكراس تلخيصاً لكتاب «الديمقراطية التوافقية» للمفكر والباحث الهولندي المعروف آرنت ليبهارت. ويُراد من هذا التلخيص أن يقدم صوررة مبسطة، وشاملة في الوقت نفسه، عن نظرية الديمقراطية التوافقية، والكيفيات التي طُبّقت بها على عدد من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية، وخصائص كل نموذج من هذه النماذج، وأسباب نجاحها أو إخفاقاتها، والعوامل الاجتماعية، المساعدة والمعيقة، التي تؤثر في ذلك.

ولد آرنت ليبهارت عام ١٩٣٧ في هولندا، ورغم ولادته في ذلك البلد إلا أنه صرف معظم حياته العملية في الولايات المتحدة الأميركية، وأصبح مواطناً أميركياً، وهو يحمل الجنسيتين الأميركية والهولندية. تخصص ليبهارات في السياسات المقارنة، وآخر بحث له تركز على دراسة مقارنة للمعاهد الديمقراطية. ألف وحرر عشرات الكتب، بما فيها كتابه المهم هذا: «الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد». إذ من خلال بحثه الموسع عن الديمقراطية التوافقية ووجوهها العديدة، ومناقشة آراء باحثين آخرين، اعتمد على تشريح عميق، ودقيق، لمجتمعات بعينها، وتجارب حدثت ضمن فترات زمنية محددة، واستطاع عبر ذلك التشريح إشادة ما يشبه النظرية حول هذا النمط من الديمقراطيات.

كتب ليبهارت كثيراً من الكتب المهمة في مضمار الديمقراطيات،

ومنها كتابه «تقاسم السلطة في جنوب أفريقيا» الصادر عام ١٩٨٥ . ومن كتبه اللافتة أيضا «نماذج الديمقراطية : أشكال الحكومات وأداؤها في ٣٦ دولة»، عام ١٩٩٩ . ولليبهارت مساهمات بارزة في العلوم السياسية، والسياسات المقارنة، والانتخابات، وأنظمة التصويت، والمعاهد الديمقراطية، والإثنيات.

حصل آرنت ليبهارت على كثير من الجوائز، تقديراً لبحوثه اللافتة في مجال السياسات المعاصرة. انتخب عام ١٩٨٩ عضواً في الأكاديمية الوطنية للعلوم والفنون، وترأس بين العام ١٩٩٥ والعام ١٩٩٦ الجمعية الأميركية للعلوم السياسية، وحاضر في معاهد وجامعات كثيرة، منها جامعة يال وجامعة كاليفورنيا.

الديمقراطية التوافقية

السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي أن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي يتعاونون في ائتلاف واسع لحكم البلد. وتقدم سويسرا والنمسا أفضل مثلين على الائتلاف الواسع في شكله الأمثل. ففي السنوات الأخيرة باتت الهيئة التنفيذية الفيدرالية السباعية الأعضاء، والمسماة بالمجلس السويسري الفيدرالي، تتألف من أعضاء الأحزاب الأربعة بنسبة تتلاءم مع قواها الانتخابية: عضوين من الراديكاليين، عضوين من الاشتراكيين، عضوين من الكاثوليك، وعضو واحد من حزب الفلاحين. كما أن أعضاء المجلس السبعة يمثلون مختلف اللغات والأقاليم. غير أن هذه الصيغة لم تنجز حتى العام ١٩٥٩، يوم صحح تمثيل الاشتراكيين بإضافة ممثل ثان لهذا الحزب في المجلس الفيدرالي.

في الحالة النمساوية، تمت مقاربة النمط المثالي للنخب المؤتلفة مقاربة وثيقة. فحكومة الائتلاف الواسع التي حكمت البلاد من العام

١٩٤٥ إلى العام ١٩٦٦ كانت تضم وفوداً متوازنة تماماً من الحزبين القويين جداً اللذين يمثلان قطاعي الكاثوليك والاشتراكيين. وحده قطاع الليبراليين القوميين لم يكن ممثلاً. أما في بلجيكا وهولندا، فإن فكرة الائتلاف الواسع لم تدخل في صلب مؤسسة السلطة التنفيذية القومية. ومع أن كافة الحكومات فعلياً كانت ائتلافية، فقد بقيت عدة أحزاب كبرى في المعارضة في عدة أوقات. فمن العام ١٩١٨ حتى ١٩٦٣ كانت الحكومات الائتلافية البلجيكية المشتملة على أعضاء من الأحزاب الكبرى الثلاثة تحكم البلاد لفترة تقارب ربع المدة. أما الحكومات الأخرى فكانت ائتلافات متغيرة يقوم فيها الكاثوليك بالدور المحوري. لم تتكرر مشاركة الليبراليين والاشتراكيين في الائتلاف كثيراً، لكنهم شاركوا مع ذلك في الحكومة لمدة تتجاوز ثلاثة أرباع المدة أو أكثر من نصف المدة على التوالي. وأما الأحزاب التي تمثل ال«زولن» الهولندية فلم تشارك قط في الائتلاف الواسع خلال الحقبة التوافقية في هولندا من ١٩١٧ إلى ١٩٦٧، غير أن الحكومات كلها كانت ائتلافات متغيرة مع بقاء الحزب الكاثوليكي المحوري ممثلاً فيها بصورة شبه دائمة.

علاوة على ذلك ، فإن معظم هذه الحكومات، وإن لم تشكل ائتلافات واسعة، كانت تتمتع بقاعدة سياسية واسعة.

وتظهر هذه الأمثلة أن ليس لزاماً على الائتلاف الواسع أن يتخذ صورة الحكومة في الأنظمة البرلمانية. وهذا لا يعني أن كافة الترتيبات المؤسساتية الرسمية تسمح بتشكيل ائتلافات واسعة بالسهولة نفسها.

لذلك ينبغي أن نتفحص اثنين من التصنيفات التقليدية للأنظمة الديمقراطية في هذا السياق: الأنظمة البرلمانية والأنظمة الرئاسية، الجمهوريات والأنظمة الملكية. لما كان النظام الرئاسي يستتبع غلبة قائد وحيد فهو أقل ملاءمة للحكم التوافقي من النظام البرلماني ذي الحكومة الجماعية التي يمكن أن تتمثل فيها كافة القطاعات. غير أن النظام الرئاسي والنظام التوافقي ليسا متنافيين تماماً.

ومن الحلول الممكنة، الحل المألوف المتمثل في الائتلاف الواسع غير المتزامن. فمع أن كولومبيا لا يمكن أن تعتبر مجتمعاً تعددياً، فإن الاتفاق بين حزبيها الليبرالي والمحافظ للتناوب على الرئاسة لست عشرة سنة (١٩٥٨-٧٤) يقدم مثالاً على ذلك. وقد كمل هذا التناوب بالتمثيل المتساوي على كافة مستويات الحكم الأدنى درجة. ومن الحلول الممكنة الأخرى القيام بترتيب ترتبط فيه الرئاسة بعدد من المناصب التنفيذية العليا كرئاسة الوزارة ونائب رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب. ويمكن لهذه مجتمعة أن تصبح ائتلافاً واسعاً كما هي الحال في لبنان.

على الرغم من أن تركيز السلطة في يدي شخص واحد يمثل عقبة في وجه إطلاق ائتلاف واسع، فإن ثمة سمة أخرى من سمات الحكومة الرئاسية ربما أثرت تأثيراً إيجابياً، ألا وهي فصل السلطات. تمتلك ثلاث من الديمقراطيات التوافقية الأوربية هي النمسا وهولندا وبلجيكا ترتيبات برلمانية منتظمة تعتمد فيها الحكومة على ثقة البرلمان ويمكن للبرلمان أن يعزلها. أما سويسرا فتقرن فصل السلطات بمجلس

رئاسي: فالمجلس السباعي الفيدرالي ينتخب من قبل البرلمان لمدة أربع سنوات، ولا يمكن بعد الانتخاب إجبار أعضاء المجلس على الاستقالة. والأرجح أنه كان لفصل السلطات هذا تأثير إيجابي في تطور الحكم التوافقي في سويسرا واستمراره.

إن كون البلد ذا نمط حكم جمهوري أو ملكي يؤثر أيضاً في إمكانيات قيام ائتلاف واسع. وأهم أوجه الملكية في مجتمع تعددي هو الدرجة التي تشكل فيها رمزاً للوحدة الوطنية وتعمل بذلك كقوة مقابلة للتأثيرات اللامركزية التي تمارسها الانقسامات القطاعية. والوظيفة الهامة الثانية هي أنها تستطيع توفير رئيس محايد للدولة وتجنيب البلد ضرورة العثور على مرشح واسع القبول لهذا المنصب، وهي مشكلة تشابه صعوبة العثور على رئيس غير منتم إلى أي حزب في نظام رئاسي.

الملكية الهولندية مالت الى القيام بوظيفة إدماجية هامة، ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن ملوك بلجيكا. فالملك هو البلجيكي الوحيد الذي ليس من الفلامنك أو الوالون أو البروكسلوا. ورغم أن الملكية كانت أحياناً قوة توحيدية فعالة في كلا البلدين، فإن الوضع لم يكن دائماً على هذه الحال. فمسألة الملك قد أفضت الى الإضراب العام في بلجيكا سنة ١٩٥٠، وكادت تؤدي الى حرب أهلية.

والبيت الملكي الهولندي لم يزل رمزاً للوحدة الوطنية ولكنه لم يزل يحافظ تقليدياً على علاقات وثيقة بالقطاع الكالفيني.

لقد سبق القول إن طريقة الحكم التوافقي، أي الائتلاف الواسع

والفيتو المتبادل والنسبية والاستقلال القطاعي، تستجر انحرافات عن حكم الأكثرية الخالص، ويمثل الفيتو المتبادل ضمانة للأقلية مع أنها ليست ضمانة مطلقة أو خالية من العيوب. ينبغي للقرارات أن تتخذ في الائتلافات الواسعة، وعندما تتخذ هذه القرارات عبر أكثرية الأصوات، فإن تمثيل الأقلية يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها في الائتلاف، لكنها قد تهزم أمام الأكثرية. وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع أقلي ، فإن هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرض التعاون بين النخب القطاعية للخطر.

ولذلك، فلا بد من إضافة فيتو الأقلية إلى مبدأ الائتلاف الواسع، ولا يمكن لغير هذا الفيتو أن يمنح كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية.

الخطر الكبير الذي يشكله فيتو الأقلية هو أنه سوف يؤدي إلى استبداد الأقلية. لكن هذا الخطر لا يعتبر جدياً تماماً كون الفيتو هو فيتو متبادل، تستطيع كافة القطاعات الأقلية أن تستعمله. وإن مجرد كون الفيتو متاحاً كسلاح ممكن، يمنح شعوراً بالأمان، ويجعل استخدامه مستبعداً. إن إعطاء كل مصلحة، أو قطاع، قوة الحماية الذاتية، يحول دون نشوء أي صراع أو نزاع بينها على الغلبة. وسوف يعترف كل قطاع بخطر الطريق المسدود والجمود اللذين يترتبان على الاستعمال غير المحدود للفيتو.

يمثل مبدأ النسبية أيضاً انحرافاً هاماً عن حكم الأكثرية.

تقوم النسبية بوظيفتين هامتين: الأولى، إنها طريقة في توزيع

التعيينات في الإدارات الهامة العامة والموارد المالية على مختلف القطاعات. والنسبية كونها معياراً محايداً وغير منحاز للتوزيع، تزيل عدداً كبيراً من المشاكل المسببة للانقسامات في عملية صنع القرارات، وتخفف بذلك من أعباء الحكم التوافقي. غير أن النسبية تضيف إرهافاً لمفهوم الائتلاف الواسع: لا يكفي أن تكون كافة القطاعات الهامة ممثلة في أجهزة صنع القرار، بل يجب أن تكون ممثلة بصورة نسبية. من ذلك أن الصيغة السحرية السويسرية لتشكيل المجلس الفيدرالي هي صيغة نسبية. وفي النمسا كانت الحكومات الائتلافية الواسعة تشكل بطريقة تعبر عن القوة الانتخابية لكل من الشريكين في الائتلاف بأقرب ما يكون إلى الدقة. والوظيفة الثانية للنسبية هي أن تفويض أصعب القرارات المصيرية يرجع إلى كبار زعماء القطاعات. والنسبية مبدأ حيوي في هذه العملية. فطريقة تأجيل القرارات المصيرية إلى أعلى المستويات تستتبع تركيز صنع القرارات في أيدي مجموعة صغيرة من كبار الزعماء. ومزية هذا الترتيب هي أنه في المفاوضات الحميمة، والسرية، تزداد إلى أقصى حد إمكانية تحقيق رزمة من الاتفاقات، وتخفض إلى أدنى حد إمكانية فرض الفيتو.

الانحراف الأخير عن حكم الأكثرية هو الاستقلال القطاعي، الذي يستتبع حكم الأقلية لنفسها في المنطقة التي تعني هذه الأقلية حصراً. إنها اللازمة المنطقية لمبدأ الائتلاف الواسع. ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع، ينبغي للقرارات أن تتخذ من قبل كل القطاعات معاً، وبدرجات متساوية تقريباً من النفوذ. أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكلا لقطاعات مختلفة.

إن تفويض سلطات صناعة الحكم وتنفيذه إلى القطاعات، مقروناً بالتوزيع النسبي للأموال الحكومية على كل قطاع، يشكل حافزاً قوياً لمختلف المنظمات القطاعية. فمن أوجه تعريف المجتمع التعددي أن المنظمات التمثيلية للمجتمع تتبع الانقسامات القطاعية. معنى هذا أن الاستقلال القطاعي يزيد من الطبيعة التعددية لمجتمع تعددي أصلاً.

وثمة شكل خاص من أشكال الاستقلال القطاعي وهو الفيدرالية، مع أن الفيدرالية يمكن أن تطبق أيضاً في مجتمعات غير تعددية. نظرياً ثمة شبه بين الفيدرالية والنظرية التوافقية، لا تقتصر أوجه الشبه على منح استقلال ذاتي للعناصر المكونة للدولة، وهي أهم سمة من سماتها، بل تتعداها إلى المبالغة في تمثيل الأقسام الصغرى في المجلس (الفيدرالي).

لذلك كله، يمكن اعتبار النظرية الفيدرالية نمطاً محدوداً، وخاصاً، من النظرية التوافقية.

وبالمثل، يمكن استعمال الفيدرالية كطريقة توافقية عندما يكون المجتمع التعددي «مجتمعاً فيدرالياً»: أي مجتمعا يتركز فيه كل قطاع في إقليم محدد، منفصل عن بقية القطاعات. مجتمع تتطابق فيه الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الإقليمية. ونظراً إلى كون الحكم على المستوى المحلي منظماً بصورة عملية على أسس إقليمية دائماً، فإن الفيدرالية تشكل طريقة جذابة لتطبيق فكرة الاستقلال القطاعي.

لعبت الفيدرالية الإقليمية وغير الإقليمية، في الديمقراطيات التوافقية الأوربية، دوراً لا يستهان به.

كان النمط الأول ذا أهمية خاصة في سويسرا، وأهمية متنامية منذ ١٩٧٠ في بدجيكا. حيثما كانت القطاعات متناثرة جداً، جغرافياً، أقيم الاستقلال القطاعي على أساس المبدأ الشخصي: في هولندا، والنمسا، وفي بلجيكا من حيث العلاقة بالثقافات الفرعية الدينية ـ الأيديولوجية وليس بالجماعات اللغوية. النمسا جمهورية فيدرالية من حيث المبدأ، غير أن نظام الاستقلال القطاعي فيها هو في معظمه من النمط غير الإقليمي. والملاحظ هنا أنه على الرغم من أن إيلاء المسؤوليات الحكومية والإدارية لقطاعات مركزة إقليميا أسهل من إيلاء هذه المسؤوليات لقطاعات غير إقليمية، فقد تبين أن الاستقلال الذاتي يتلاءم مع المقاربتين.

وإذا ما قصرنا النظر على مجال الشؤون الثقافية، كالتربية والاتصالات، فقد أضحى الاستقلال القطاعي في هولندا، والنمسا، وبلجيكا، واسع النطاق جداً.

بعض المفكرين يحذر من خطر الفيدرالية الواسعة باعتبار أنها ربما تقود الى تفكيك الدولة.

إن قيام قطاعات متمايزة إقليمياً، اذا ما اقترن بما تمنحه الفيدرالية من استقلال ذاتي جزئي، ربما أتاح اندفاعاً إضافياً للمطالبة بمزيد من الاستقلال الذاتي. وعندما ترفض هذه المطالبات فقد يعقب ذلك الانفصال ثم الحرب الأهلية أو العكس. ومن الردود الممكنة على حجة مثل تلك هو أن الفيتو المتبادل، أو التهديد به، يمكن أن يكون موضع إصرار متكرر من قبل أحد القطاعات بغية انتزاع تنازلات

استثنائية من الآخرين. ويمكن لإساءة استعمال الفيتو هذه أن تستثير النزاع العنيف. ومن ذلك أيضاً إصرار قطاع معين على تغيير النسبة إلى المبالغة في التمثيل لصالحه، بالرغم من أن الظروف الموضوعية لا تبرر ذلك.

لكن من الصعب التصور أن النظام الديمقراطي الموحد، والمركزي، سيتمكن من الحؤول دون الانفصال، إذا كانت العناصر الأساسية للشعور الانفصالي قوية.

ثمة ثلاثة أنواع من الحلول لمعالجة المشاكل السياسية في مجتمع تعددي، مع الحفاظ على طبيعته الديمقراطية.

أولها، إزالة الطابع التعددي للمجتمع، أو تقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب، وهي طريقة ذات احتمالات ضئيلة في النجاح، على المدى القصير خصوصاً. ثانيها، الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية باعتبارها لبنات البناء الأساسية لنظام ديمقراطي مستقل. فإذا كان الحل الثاني بعيد المنال، أوإذا ما كان قد جُرِّب ثم أخفق، فإن الحل المنطقي الوحيد الباقي هو تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دولتين منفصلتين متجانستين أو أكثر.

ومسألة تكاليف التقسيم وإعادة التوطين، لا من حيث الموارد المادية فحسب، بل ومن حيث ما تنطوي عليه من معاناة إنسانية، إنما هي مسألة نسبية ينبغي أن تقاس مقابل المكاسب.

التقسيم يستحق النظر فيه باعتباره إمكانية جدية، وهو جدير بنظرة منصفة.

الديمقراطية التوافقية ليست نظرية مثالية لإرساء الاستقرار، فلها مساوئها أيضاً. مساوئها في بلد معين ربما تختلف عن مساوئها في بلد آخر. وهذا ما يضفي الحيوية على تطبيقاتها.

وقد انتقدت كثيراً لأنها ليست على درجة كافية من الديمقراطية، ولأنها لا تتمتع بالقدرة الكافية على تحقيق حكومة مستقرة وفعالة. فحكومة الائتلاف الواسع تستلزم حتماً، إما معارضة صغيرة وضعيفة، أو غياب أية معارضة رسمية في المجلس التشريعي. ونحن نعرف أن المعارضة هي مكون جوهري في الديمقراطيات الراسخة مثل بريطانيا. لكن على أية حال تبدو الديمقراطية التوافقية أفضل أنواع الديمقراطية التي يمكن أن يتوقع تحقيقها بصورة واقعية.

ولن يكون من الديمقراطية في شيء استبعاد القطاع أو القطاعات الأقلية بصورة دائمة من المشاركة في الحكم. كما أن الائتلاف الواسع لا ينفي إمكانية قيام معارضة نفياً كلياً. فطالما أن ثمة برلماناً أو هيئة أخرى يعتبر الائتلاف الواسع مسؤولاً أمامها، فإن الانتقادات التي يدلي بها مؤيدو الأحزاب الأخرى يمكن أن توجه لا إلى الائتلاف كله فحسب، بل يمكن أن توجه أكثر إلى أعضاء محددين في الائتلاف.

المجموعة الأخرى من الانتقادات هي أن النموذج التوافقي يقصر عن الثالوث الديمقراطي المتمثل في الحرية، والمساواة، والأخوة. فالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد قد يقف حائلاً بينه وبين المجتمع الوطني والحكومة، وقد يكون القطاع متجانساً بصورة قاهرة. فالنموذج التوافقي يشبه المجتمع الطائفي، الذي تكون فيه الجماعات

الوسيطة «جامعة» بمعنى أنها تميل إلى احتواء كافة أوجه حياة أفرادها. وربما كان لمجتمع شديد التجانس والامتثالية نفس التأثير الكابت لحرية الأفراد. وليس في الأمر أية مفارقة: فالديمقراطية التوافقية تفضي إلى تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية.

الديمقراطية التوافقية معنية بالمعاملة المتساوية أو النسبية للجماعات أكثر من المساواة بين الأفراد. الانعزال والاستقلال القطاعيين قد يكونان عقبات في وجه تحقيق المساواة في المجتمع ككل. فالتفاوتات الإقليمية تميل أن تكون أكبر في الديمقراطيات الفيدرالية التنظيم مما هي عليه في الديمقراطيات الوحدوية، كما أنها أكبر بين الدول ذات السيادة مما هي داخل الدول الفيدرالية.

والاعتراض الأخير على الصفة الديمقراطية للديمقراطية التوافقية هي أنها تستلزم سيادة النخبة المنظمة، كما تستلزم، بالمقابل، دوراً امتثالياً لكافة الجماعات غير النخبة. وتقع على عاتق زعماء القطاعات المهمة العسيرة المتمثلة في القيام بالتسويات السياسية مع زعماء بقية القطاعات وتقديم التنازلات لهم، والحفاظ على ثقة قواعدهم. لذلك يكون من المفيد أن يمتلكوا سلطة مستقلة كبيرة وموقعاً آمناً في القيادة. كما أنها تخضع لاحتمال عجزها عن إحلال الاستقرار السياسي والحفاظ عليه.

فمن الممكن أن تفضي الى التردد وعدم الفعالية:

- الحكم بواسطة الائتلاف الواسع يعني أن عملية صنع القرارات ستكون بطيئة.

- الفيتو المتبادل ينطوي على خطر إضافي يتمثل في تجميد صنع القرارات كلياً.
- النسبية كمعيار لتوظيف العاملين في الإدارات الحكومية يستتبع أولوية للعضوية في قطاع محدد أعلى من الأولوية التي يوليها للكفاءة الفردية، وقد تكون على حساب الفعالية الإدارية.
- الاستقلال القطاعي سيصبح مكلفاً. فبقدر ما يتطلب تعدد الوحدات الحكومية والإدارية، إضافة إلى إنشاء عدد كبير من المنشآت الخاصة لمختلف القطاعات، فهو يجعل الديمقراطية التوافقية نمطاً مكلفاً من الحكم.

هنا لابد من التمييز بين الفعالية القصيرة الأمد والطويلة الأمد، فيما يتعلق بالمسألة التوافقية.

على المدى القصير ربما كان النظام الخصومي (الأكثري) أسرع حسماً وفعالية في مجتمع تعددي من الديمقراطية التوافقية. غير أن الثمن الذي ربما ترتب على النتيجة المؤاتية هو تزايد العداوة والارتياب عند تلك القطاعات التي حرمت من المشاركة في الحكم. لذلك ربما تؤدي الفعالية القصيرة الأمد إلى الانهيار على المدى الطويل. وبالعكس، فإن الديمقراطية التوافقية قد تبدو بطيئة وثقيلة على المدى القصير، غير أن لها حظوظها الكبيرة في إنتاج قرارات فعالة مع مرور الزمن، ولا سيما إذا تعلم القادة تطبيق الفيتو المتبادل باعتدال.

الظروف المؤاتية للديمقراطية التوافقية

الديمقراطية التوافقية تتطلب تعاوناً بين قادة القطاعات، على

الرغم من الانقسامات العميقة التي تفصل بين هذه القطاعات. وهذا يستلزم أن يشعر القادة بشيء من الالتزام بصون وحدة البلد، على الأقل، وبالممارسات الديمقراطية أيضاً. وعليهم أيضاً أن يتحلوا بالاستعداد الأساسي للانخراط في الجهود التعاونية مع قادة القطاعات الأخرى، بروحية الاعتدال والحلول الوسط. ولابد لهم من الاحتفاظ بولاء أتباعهم ودعمهم. ولذلك يتوجب على النخب أن تقوم باستمرار بعملية توازن صعبة.

والأمران الحيويان في هذا الصدد هما اتصاف قادة الأحزاب بقدر من التسامح يفوق أتباعهم، ومدى قدرتهم على حمل الأتباع على مجاراتهم. لهذا فدور القيادات عنصر حاسم جداً في الديمقراطية التوافقية. مع ذلك فمن الممكن أن تحسّن القدرة التفسيرية والتنبؤية للنموذج التوافقي عبر تحديد الظروف المؤدية إلى التعاون الغالب بين النخبة، والتأييد الثابت الذي تقدمه القواعد.

ومن تفحص الديمقراطيات التوافقية الأوربية يتبين أن ثمة عوامل مهمة تلعب دوراً في هذا المضمار: توازن متعدد القوى، صغر حجم البلد، ولاءات غالبة، عزل قطاعي، تقاليد سابقة في مجال التوافق بين النخبة، ووجود انقسامات متقاطعة، وإن كانت ضعيفة وملتبسة.

وبقدر ما تسهم هذه العوامل في التعاون بين القادة القطاعيين وفي التأييد الوفي من قبل أعضاء القطاعات، فهي تشكل ظروفاً مساعدة لا على إنشاء الديمقراطية التوافقية في مجتمع تعددي فحسب، بل على صيانة هذه الديمقراطية وتعزيزها.

إن توازن القوى المتعددة بين قطاعات المجتمع التعددي يفضي إلى الديمقراطية التوافقية بأيسر مما يفضي إليه التوازن الثنائي القوى، أو هيمنة قطاع واحد على بقية القطاعات. لأنه إذا ما كان لقطاع محدد أكثرية واضحة فإن قادته قد يحاولون السيطرة بدلاً من التعاون مع الأقلية المنافسة. ومن الجائز في مجتمع ذي قطاعين اثنين متساويين في الحجم تقريباً، أن يأمل زعماء القطاعين في كسب أكثرية تمكنهم من تحقيق أهدافهم في السيطرة بدلاً من التعاون. ومفهوم توازن القوى المتعددة يحتوي على عنصرين منفصلين، الأول هو توازن أو شبه توازن بين القطاعات، والثاني وجود ثلاث قطاعات على الأقل. هذان العنصران يعنيان أن كل القطاعات أقليات.

إن شرط وجود تركيبة متعددة القوى من ثلاثة قطاعات على الأقل، يستتبع أنه من الأفضل أن يوجد العدد الأكبر الممكن من الجماعات. والواقع أن من شأن مجتمع ذي عدد قليل من القطاعات، ثلاثة أو أربعة، أن يشكل قاعدة مؤاتية أكثر للديمقراطية التوافقية من مجتمع متعدد القطاعات نسبياً، ومن مجتمع مفتت القطاعات. والسبب في ذلك أن التعاون بين الجماعات يصبح أعسر مع تزايد عدد المشاركين في المفاوضات. ولكن ينبغي لانقسام المجتمع إلى قطاعين أن يكون أفضل، وفقا للحجة نفسها، من انقسامه إلى ثلاثة.

غير أن مشكلة الثنائية هي أنها تستتبع أحد أمرين، إما الهيمنة وإما التوازن الهش العابر.

ومن الأسباب الإضافية لكون التعددية، نسبياً، أفضل من التركيبة

الثنائية، هي أنها لا تقود إلى تفسير السياسة بسهولة باعتبارها لعبة رابح وخاسر. فإذا كان ثمة قطاعان أو ثقافتان فرعيتان، فإن الربح الذي يحققه قطاع يمكن بسهولة أن ينظر إليه باعتباره خسارة للقطاع الآخر. أما في حال تعدد الثقافات الفرعية، فلن يتبين تماماً من هو الخاسر إذا ما تمكنت إحدى الثقافات الفرعية من تحسين موقعها. كثرة الجماعات قد تتيح للمركز التدخل بصفة الحكم المحايد. ومتى كان هذا المركز ائتلافاً واسعاً، فسوف يحسن ذلك فعاليته، إذا استطاع أن يعمل عمل الوسيط غير المنحاز، إضافة إلى مهامه في التفاوض والمساومة.

وتميل الانقسامات الاجتماعية في المجتمعات التعددية ذات الانتخابات الحرة، إلى أن تعبر عن نفسها من خلال انقسامات في نظام الأحزاب، وتميل الأحزاب إلى أن تمثل المظاهر السياسية المنظمة للقطاعات. إن وجود أحزاب قطاعية كهذه مؤات للديمقراطية التوافقية. فهي تستطيع أن تعمل عمل الممثل السياسي لقطاعاتها، كما أنها تتيح طريقة جيدة لاختيار قادة القطاعات الذين سوف يشاركون في الائتلافات الواسعة. ثم إن الأحزاب ليس الهيكليات الوحيدة التي تستطيع القيام بهذه الوظيفة، ففي المجتمعات التعددية التي تتركز قطاعاتها جهوياً، ويجمعها دستور اتحادي، يجوز لوظيفة التمثيل هذه أن تتم بدلاً من ذلك، أو بالإضافة إلى ذلك، على أيدي حكومة الولاية أو ممثلي الولاية في المجلس التشريعي والتنفيذي.

تعدد الأحزاب في المجتمع التعددي ذي الأحزاب القطاعية،

يشكل أفضل الظروف للديمقراطية التوافقية. وهو عاملٍ مؤات بشرط أن تكونِ الأحزاب كلها أحزابا أقلوية. ومن المفيد أن لا يكون بينها تفاوت كبير من حيث الحجم. والمعيار الأهم هو أن تمثل تلك الأحزاب السياسية بوضوح كل القطاعات.

واللافت هنا أن الديمقراطيات الأوربية التوافقية كلها بلدان صغيرة الحجم.

فهولندا، وهي الكبرى بينها، كان عدد سكانها أقل من اثني عشر مليون نسمة سنة ١٩٦٠. والواقع أن خمسة، من البلدان التسعة التي تتصف بنسبة عالية أو متوسطة من التعددية القطاعية، هي بلدان صغيرة(هولندا، النمسا، سويسرا) وأربعة أكبر منها بكثير(فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، والولايات المتحدة الأميركية)، وأن كل البلدان الصغرى أصبحت ديمقراطيات توافقية بخلاف البلدان الكبرى.

صغر الحجم إذن، له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على احتمال قيام ديمقراطية توافقية واحتمال نجاحها. فهو يعزز روح التعاون والتسويات. وهو يزيد بصورة غير مباشرة حظوظ الديمقراطية التوافقية عبر تخفيض أعباء صنع القرارات. ويجعل حكم البلد أسهل على الحكومة. وتصدر تأثيرات صغر الحجم عن السمات الداخلية للبلدان الصغيرة، وعن وضعها الخارجي حيال غيرها، ولا سيما البلدان الأكبر حجما والأقوى على الساحة الدولية.

التأثير الداخلي المباشر لصغر الحجم هو أن النخب أقرب إلى أن يعرف بعضها بعضاً، بصورة شخصية، وأن يلتقوا مراراً. ومن شأن

هذا أن يزيد احتمال عدم اعتبارهم السياسة لعبة رابح وخاسر، وأن يختاروا نمط الائتلاف في صنع القرار بدلاً من نمط الخصومة.

من هنا فالفرص الفضلى لتحقيق الاستقرار السياسي التي تستطيع المجتمعات التعددية الصغيرة التمتع بها ليست نتيجة مزيد من التجانس الاجتماعي، بل نتيجة لمزيد من الترابط بين نخبها. علاوة على ذلك، فإن التأثير الداخلي المباشر لصغر الحجم على إمكانيات الديمقراطية التوافقية ليس مطرداً. فعندما يكون البلد صغيراً جداً، فإن مخزونه من المواهب السياسية يكون صغيراً أيضاً. ونظراً إلى أن الديمقراطية التوافقية تستلزم قيادات بارعة وحصيفة بصورة بارزة، فإن صغر الحجم عامل مؤات إلى حد محدود فحسب.

ومن البديهيات القول إن صغر حجم الدولة يجعل تأثيرها على المسرح الدولي محدوداً. وهي عادة ما تميل إلى الامتناع عن اتباع سياسة خارجية نشطة، ونتيجة لذلك، يصبح حظها أوفر في تحاشي الخيارات الصعبة في هذا المجال. وتتعزز هذه المزية عندما تنتهج الدولة الصغيرة سياسة الحياد.

وقد فرض الحياد على الديمقراطيات التوافقية الأوربية الأربع، في وقت من الأوقات، باتفاق صريح أو مضمر بين القوى الأجنبية الكبرى.

إذا كان البلد الصغير مجتمعاً تعددياً، فإن من شأن حجمه وطبيعته التعددية التي تستتبع خطر تمدد النزاع الداخلي إلى المجال الدولي، أن يزيدا من احتمالات فرض الحياد عليه.

هنا يجب التمييز بين المجتمعات التعددية على أساس عدد الانقسامات، ودرجة التفتت التي تسببها، ومدى تقاطع الانقسامات المختلفة، وتطابقها، وأنواع الانقسامات وكثافتها، والتأثيرات المضادة التي تسببها الولاءات الغالبة، والطريقة التي تتصل بها الانقسامات القطاعية، وانقسامات نظام الأحزاب. وفي حالة البلدان الأوربية الأربعة التي وجدت فيها ديمقراطية توافقية، فالانقسامات الكبرى هي طبقية، ودينية، وفي بلجيكيا وسويسرا، لغوية.

ولما كانت البلدان الأربعة مجتمعات صناعية متقدمة، فمن الممكن النظر إلى بنيتها الطبقية باعتبارها متماثلة بشكل أساسي.

فعند وجود انقسامين أو أكثر، ينبغي تفحص الكيفية التي يتصل بها أحدهما بالآخر، وهل هما متقاطعان أم متطابقان أم يميلان إلى ذلك؟ لكن في الواقع قلما يجد المرء انقسامات متقاطعة تماماً أو متطابقة تماماً، غير أن الاختلافات في الدرجة يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة. أولاً، إن الطريقة التي تتقاطع فيها الانقسامات تؤثر في حظوظ الديمقراطية التوافقية لأنها تؤثر في الأعداد والحجوم النسبية للقطاعات وفي توازن القوى بينها، لاحقاً. وثانياً، يمكن أن تكون للتقاطع عواقب هامة بالنسبة إلى وحدة المشاعر التي تولدها الانقسامات.

إن الأحزاب السياسية هي الوسيلة المؤسساتية الأساسية لترجمة الانقسامات القطاعية في الميدان السياسي. لذلك كانت العلاقة بين انقسامات نظام الأحزاب ببقية الانقسامات الكبرى في المجتمع عظيمة

الأهمية. وثمة في البلدان الأربعة علاقة قوية بيّن تفضيل الحزب السياسي والدين.

فالكاثوليك في بلجيكا وهولندا يمنحون تأييداً غالباً للحزب الكاثوليكي، عبر الانقسامات الطبقية واللغوية. ويطّرد النمط نفسه، وإن بقوة أقل، بالنسبة إلى النمسا وسويسرا. ويمنح البروتستانت الهولنديون تأييداً قوياً للحزب البروتستانتي اللاثوري والاتحاد التاريخي المسيحي. أما تأييد الحزبين الاشتراكي والليبرالي فيميل إلى اتباع الانقسامات الطبقية. وفي صفوف البلجيكيين الذين لايؤمون الكنائس، وصفوف الفريق العلماني الهولندي، والسويسريين البروتستانت، فإن العمال اليدويين يميلون إجمالاً إلى تأييد الاشتراكيين، وتميل نسبة عالية من العاملين غير اليدويين إلى تأييد الليبراليين.

ولا تؤثر الاختلافات اللغوية في بلجيكا وسويسرا تأثيرا يذكر في اختيار الحزب السياسي.

نظرية الديمقراطية التوافقية لا تعتمد على وجود الانقسامات المتقاطعة كتفسير أساسي للاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية. ولكن الانقسامات المتقاطعة المتساوية، أو غير المتساوية في الحدة عوامل ذات أهمية ثانوية، وقد تكون مؤاتية أو غير مؤاتية للمنحى التوافقي. فعندما تكون الانقسامات متساوية، فهي تستتبع قطاعات قائمة بذاتها ومتجانسة داخلياً وغير خاضعة بقوة للضغوط المتقاطعة. والتأثير الوحيد لهذا النوع من الانقسامات في حظوظ الديمقراطية

التوافقية في النجاح، إنما هو في كونه يخلق مجتمعاً متعدد القطاعات. فإذا كان معنى هذا قيام حالة كلها أقليات، وعدم وجود الكثير من القطاعات بدلاً من حالة استقطاب بين قطبين، فذلك تأثير مؤات، وإذا كان معنى هذا وجود مجتمع مجزأ جداً، فذلك تأثير غير مؤات. إن تفاوت الانقسامات يستتبع وجود عدد أقل من القطاعات غير المتجانسة تماماً من الداخل. في هذه الحالة تقوم الضغوط المتقاطعة داخل القطاعات بتشجيع المواقف المعتدلة. لكن هنا تنشأ مشكلة تمثيل الانقسامات الأقل حدة سياسياً، وكيف تحل القضايا المؤثرة في الانقسامات الأقل حدة.

تتوقف إمكانيات الصراع القائمة في الانقسامات أيضاً على الدرجة التي تخضع فيها هذه الانقسامات لدافع الاعتدال الناتج عن الولاءات الغالبة. إذا كان الانقسام والتماسك متنافيان، فإنه من الممكن أن يستدل على مقدار التماسك من الانقسامات. الانقسامات والولاءات الغالبة قد تعملان بصورة متزامنة، وعندئذ تعتمد إمكانيات الصراع القائمة في الانقسامات على التأثير المتضافر للقوتين. فقد تعمل الولاءات الغالبة على إنتاج التماسك للمجتمع بأكمله أو لقطاعات محددة.

والمثال على ذلك الوحدة في الثقافتين الفرعيتين الكاثوليكية والكالفينية في هولندا.

الانقسام الطبقي لم يفتت القطاعات الكاثوليكية والكالفينية. وتكتسي الولاءات الغالبة أهمية أكبر إذا ما كانت تتيح التماسك

للمجتمع ككل، وتعمل تالياً على تلطيف حدة الانقسامات كلها في الوقت نفسه. فالروح القومية يمكن أن تكون قوة كهذه. فليست قوتها هامة فحسب، بل تكتسي القدر نفسه من الأهمية مسألة هل تعمل هذه القوة على توحيد المجتمع حقا، أم أنها تعمل عمل انقسام إضافي بتوفير ولاء لـ «أمة» لا تتطابق مع الدولة؟

الأحزاب السياسية هي الوسيلة المؤسساتية الأساسية لترجمة الانقسامات القطاعية في الميدان السياسي. لذلك كانت العلاقة بين انقسامات نظام الأحزاب ببقية الانقسامات الكبرى في المجتمع عظيمة الأهمية. إن انقسامات أنظمة الأحزاب تميل على وجه الإجمال إلى التطابق مع الانقسامات الدينية، والتطابق الجزئي مع الانقسام الطبقي، والتقاطع شبه التام مع الانقسامات اللغوية. لكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الديمقراطية المستقرة تتطلب وضعاً تضم فيه كافة الأحزاب الكبرى مؤيدين من عدة قطاعات من السكان. ذلك أن النظام الذي يكون فيه تأييد مختلف الأحزاب متطابقاً بدقة مع الانقسامات الاجتماعية الأساسية لا يمكن أن يستمر على أسس ديمقراطية، لأنه يعكس حالة صراع بالغة من الحدة تستبعد التسويات.

ويميل المجتمع التعددي إلى الانتظام وفقاً للانقسامات القطاعية، وهذه التنظيمات المنفصلة تستلزم درجة من الانعزال القطاعي المؤدي إلى الديمقراطية التوافقية. الطريقة التوافقية للاستقلال القطاعي تمعن في تطوير الشبكات التنظيمية داخل كل قطاع. لهذا فمن الأنسب أن ينظر إلى الانعزال القطاعي الناتج عن المنظمات السياسية والاجتماعية

القائمة بذاتها كطريقة للديمقراطية التوافقية لا كشرط مسبق لها. لكن ثمة نمط هام من الانعزال القطاعي لا تخلقه الديمقراطية التوافقية نفسها، هو الانعزال القطاعي وفق خطوط جغرافية.

هنا أيضا يمكن أن يزيد النظام التوافقي درجة الانفصال، عبر تطبيق الاستقلال القطاعي الإقليمي: أي الفيدرالية.

إن كون اثنتين من الديمقراطيات التوافقية تعتمدان النظام الفيدرالي، يتيح الفرصة لمعرفة المدى الذي استفادتا فيه من الطريقة الفيدرالية.

سويسرا على سبيل المثال تنقسم إلى ٢٥ كانتوناً، وعلى وجه التحديد ١٩ كانتوناً و٦ أنصاف كانتونات. أما النمسا فتنقسم إلى ٩ لاندر(إقليم). وسويسرا تخضع إلى نظام ممعن في اللامركزية. تعاني سويسرا من تفتت لغوي وديني، ففيها الفرنسية والألمانية والإيطالية، ونسبة ٥٨ بالمئة من البروتستانت والنسبة التالية هم الكاثوليك. جاء تجانس الوحدات المكونة للفيدرالية عبر أقصى فصل إقليمي ممكن لمختلف الجماعات، ووضع كافة الوظائف التي يمكن أن تصبح اللغة فيها مسألة حساسة، كالشؤون التربوية، والفكرية، والفنية، تحت ولاية السلطة الكانتونية لا الفيدرالية.

وفي بلجيكا نحت إدارة البلاد نحو نصف الفيدرالية التي تنطوي على الفصل الوظيفي والإقليمي لإيجاد حل لمشكلتها اللغوية. وأصبح الانقسام اللغوي ممأسساً أكثر فأكثر عبر نظام الأحزاب. وتعترف التعديلات الدستورية التي اعتمدت في أواخر العام ١٩٧٠ اعترافاً

رسمياً بالانقسام اللغوي عبر تقسيم كافة أعضاء البرلمان إلى مجلسين ثقافيين مختلفين، يخدمان كبرلمانين داخل منطقة الاستقلال التربوي والثقافي الذاتي الممنوح لكل من الجماعتين اللغويتين. ولابد للقوانين التي تمس الاستقلال الذاتي الثقافي من أن تقرها أغلبية ثلثي الأعضاء، مع موافقة الأغلبية الخاصة بكل جماعة لغوية. كما يحق للأقلية الناطقة بالفرنسية أن تستأنف أي مشروع قانون يهدد مصالحها أمام الحكومة المؤلفة من عدد متساو من الناطقين بالهولندية والفرنسية. وتدار شؤون بروكسل العاصمة، المزدوجة اللغة، باتفاق مماثل.

قد تتمتع المجتمعات التعددية بحكومة ديمقراطية مستقلة إذا ما انخرط القادة السياسيون في نمط ائتلافي لا خصومي من أنماط صنع القرارات. يصدر ائتلاف النخبة عن دواعي إدراك المخاطر الكامنة في الإنقسامات القطاعية والرغبة في تحاشيها. ولذا فإن النظرية القائلة بأن المجتمعات التعددية لا يمكن أن تكون ملائمة للأنظمة الديمقراطية تصبح نبوءة تنفي ذاتها بذاتها.

فالنخب تتعاون بالرغم من الاختلافات القطاعية الفاصلة بينهم، لأن التصرف خلاف ذلك يعني استنزال العواقب المتنبأ بأنها من سمات المجتمع التعددي.

إن وجود تقاليد التوافق عند النخبة، شرط مؤات من شروط الديمقراطية التوافقية، وهنا يمكن التشديد على العناصر الإرادية، العقلانية الهادفة، والتعاقدية في أي حكم توافقي. وتقاليد التعاون التي تمهد لصنع القرارات التوافقية ليست قطعاً أمراً نادراً في مجتمعات

العالم الثالث. وعلاوة على ذلك، ينبغي للناظر في هذا الأمر ألا يستبعد إمكانية كون القادة في المجتمعات التعددية قادرين على أفعال خلاقة بناءة وحرة. ووجود نزعة تاريخية نحو الاعتدال والتسويات قبل قيام نظام ديمقراطي، يمكن أن يكون فعلاً عاملاً مستقلاً يستطيع آن يعزز، بصورة بارزة، فرص الديمقراطية التوافقية.

عناصر توافقية في ديمقراطيات غير توافقية

من المعروف أنه ليس هناك نموذج توافقي نقي يمكن اعتماده معياراً لصياغة نظرية الديمقراطية التوافقية. حتى الدول الأوروبية الأربع (النمسا، سويسرا، هولندا، بلجيكا) التي اعتبرت نماذج ناجحة في الحكم المستقر، لا يمكن اعتبارها نماذج نقية للديمقراطية التوافقية. هنا لابد من القول إن كثيراً من الديمقراطيات الغربية الأخرى تمتلك نسبة معينة من أسس الديمقراطية التوافقية، وهذا ما يمكن ملاحظته في كندا والدول الاسكندنافية وإيطاليا وإيرلندا الشمالية وغيرها من البلدان.

وتختلف الديمقراطيات التوافقية الأربع اختلافاً بيناً في درجة الاقتراب من النموذج التوافقي النقي، فمن حيث قوة الفرز الفئوي تبدو تعددية المجتمع السويسري أقل وضوحاً من البلدان الثلاثة الأخرى. ولا يمكن تعريف فئاتها بالسهولة التي يمكن بها تعريف الفئات النمساوية أو البلجيكية أو الهولندية.

أما بالنسبة إلى تآلف النخب، فإن النمسا وسويسرا أرسخ في التوافقية من بلجيكا وهولندا، ويضاف إلى ذلك حصول تغيرات على

مر الزمن. فمنذ ذروة التطور التوافقي في أواخر الخمسينات من القرن العشرين، تراجعت الانشطارات الفئوية وخفّت حدتها في البلدان الأربعة، باستثناء المشاعر التي تثيرها المسألة اللغوية في بلجيكا. وباتت هذه المشكلة تلقى مزيداً من المعالجة عبر ترتيبات توافقية، ونصف فيدرالية تحديداً. لكن تآلف النخب تراجع في معظم المجالات الأخرى.

هناك بالتأكيد أنماط كثيرة للديمقراطية، اعتماداً على بنية المجتمع ذاته، من حيث هو تعددي أو متجانس، وسلوك النخب السياسية من حيث هو تآلفي أو خصومي.

بنية المجتمع بتقاطعها مع سلوك النخبة، هي التي تقرر نمط الديمقراطية في بلد من البلدان.

فسلوك النخبة التآلفي في مجتمع متجانس يولد ١ ـ ديمقراطية غير مسيسة. وإذا كان المجتمع تعدديا فسوف يولد ٢ ـ ديمقراطية توافقية. سلوك النخبة الخصومي في مجتمع متجانس سوف يولد ٣ ـ ديمقراطية مركزية. وسوف يولد في مجتمع تعددي ٤ ـ ديمقراطية لا مركزية.

والنمط غير المسيس يمثل نوع النظام الديمقراطي الذي بدا أن الديمقراطيات الغربية تتجه إليه في أوائل الستينات من القرن العشرين، وكان من سماته تناقص التوترات الأيديولوجية والدينية وتآلف نسبي في صنع القرارات. الأنماط الأربعة لا تمثل مختلف تركيبات التعددية الاجتماعية وسلوك النخبة فحسب، بل مختلف درجات الاستقرار السياسي.

النمط اللامركزي من الديمقراطية غير مستقر، بينما النمطان المركزي والتوافقي هما ديمقراطيات مستقرة. ونظراً إلى أن الديمقراطية غير المسيسة تجمع سمات الاستقرار الموجودة في النمطين المركزي والتوافقي، فإنه يتعين عليها أن تتسم بالاستقرار الأكبر. ولكن هذا ليس صحيحاً، وسببه هو المؤثرات المزعزعة للاستقرار في المعارضة لهذا النمط من أنظمة الحكم ذي النوعية الديمقراطية غير الكافية.

معظم الانتقادات الموجهة إلى الديمقراطية التوافقية تنطبق على النمط غير المسيس، بينما يفتقر هذا الأخير إلى المبرر القائل إن السلوك التآلفي سلوك لا بد منه بغية تدبير الانشطارات الصارخة في المجتمع التعددي.

المعارضة الديمقراطية المحدثة للنظام الديمقراطي غير المسيس قد تسبب عدم الاستقرار السياسي غبر عدة سبل. فقد تدفع باتجاه البحث عن طرق لاستعادة النمط الخصومي في السياسة، ومعنى هذا الانتقال من النمط غير المسيس إلى النمط المركزي من الديمقراطية. ولما كان هذا التغيير يحافظ على الطبيعة الديمقراطية لنظام الحكم، فهذه عاقبة مؤاتية. ولكن المعارضة الديمقراطية المحدثة ربما اتخذت أيضاً شكل المطالبة الجذرية بديمقراطية المشاركة، أو بالعمل المباشر خارج البرلمان. وقد تفضي هذه إلى إرهاق جهاز صنع القرارات، وتؤدي تالياً إلى تقليص فعالية الحكومة. يضاف الى ذلك أنها تستجر مواقف وأفعالاً مضادة للديمقراطية، إما في صفوف الأقلية المحبطة

التي تدعو إلى ديمقراطية المشاركة، أو في صفوف خصومها كردة فعل محافظة على أهداف الديمقراطيين المحدثين وطرائقهم.

فئة الديمقراطية المركزية تعادل فئة الأنظمة السياسية الأنكلو ـ أميركية، ولكنها تحتوي أيضاً على نمط البلدان الاسكندنافية الثلاثة الدنمارك والسويد والنرويج، إضافة إلى فنلندا وإيسلندا. بشكل ما تعتبر هذه البلدان شبه متجانسة عدا النروج وإيسلندا وفنلندا بشكل نسبي. اتبعت البلدان الاسكندنافية إجمالا نمط الحكومة ـ ضد ـ المعارضة ولكن هذا لم يؤد إلى تشكيل خصومي متطرف. من ذلك، يجد المرء في الدنمارك سعياً بعيد المدى للتسوية لا على مستوى الحكومة- والدنمارك معروف بفترات طويلة من حكومات الأقلية ـ بل في السلطة التشريعية.

فقاعدة اللعبة البرلمانية تنص على أن يبذل زعماء الأحزاب الأربعة الكبرى قصارى جهدهم للتوصل إلى الإجماع داخل البرلمان، خاصة تجاه السياسات المصيرية.

أما في فئة البلدان الأنكلو ـ أميركية نفسها فإن بريطانيا، وأستراليا، ونيوزيلاندا، متجانسة في الأساس وذات نخب خصومية، ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن جمهورية إيرلندا. ويمكن لذلك تصنيف هذه البلدان في فئة الديمقراطيات المركزية من دون أية صعوبة. والجدير بالملاحظة هو أن السياسة من حيث الممارسة ليست لعبة تلعب بأسلوب خصومي دائما، حتى في بريطانيا تقوم الحكومة

بمشاورة زعماء المعارضة بالنسبة إلى المسائل الحساسة بدلاً من اللجوء إلى التغلب على الأقلية بالتصويت.

من جانب ثانٍ، يمكن حتى لمفهوم التجانس البريطاني أن يكون موضع شك، إذا ما عرفنا أن المملكة المتحدة تتكون من إنكلترا واسكتلندة وويلز وإيرلندا الشمالية، مما يجعل منها بلداً متعدد القوميات والأديان.

تصنف الولايات المتحدة الأميركية، بدرجة ما، ضمن الفئة المركزية في الحكم الديمقراطي، رغم علائم الانقسام المتنامية والاستقرار السياسي المتراجع في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. الثقافة السياسية الأميركية مفتتة أو تعددية إلى درجة لا يستهان بها. فالجنوب لم يزل منذ قرابة قرنين من الزمن يشكل ثقافة فرعية جهوية متميزة. وبعد الحرب الأهلية نشأ ترتيب توافقي أعطى الفئة الجنوبية درجة عالية من الاستقلال الذاتي، وأعطى قادته موقعاً مركزياً في جهاز صنع القرارات الفيدرالي.

وثمة طبعاً معنى ثان لكون الولايات المتحدة مجتمعاً تعددياً لا متجانساً: فهي تنقسم إلى فئتين، فئة سوداء وأخرى بيضاء، فضلاً عن الانقسام إلى فئة جنوبية وفئة غير جنوبية.

ومن الجدير بالملاحظة أن أيديولوجية القوة السوداء تتسم بعدة سمات توافقية لافتة، وإن كانت بعيدة عن أن يكون لها برنامج موحد ومتماسك. هناك فكرة التشديد على الوجود القائم بذاته للفئة

السوداء، والحاجة إلى تنظيم أحزاب فئوية ومنظمات لمصالح هذه الفئة.

النمط اللامركزي في الديمقراطية عادة ما يشمل جمهورية فرنسا الرابعة، وإيطاليا ما بعد الحرب، وألمانيا. واللافت أن استقرار الديمقراطية اللامركزية يتزايد إذا ما صار المجتمع أقل تعددية و/ أو صار سلوك النخبة أقل خصومية. ويمكن أن يتبين الناظر كلا التطورين في السياسة الفرنسية ابتداء من العام ١٩٥٨ . فقد باتت الأيديولوجيا قوة أقل بروزاً في صفوف الشعب الفرنسي، كما أن الثقافة السياسية الفرنسية قد صارت أكثر تجانساً. أما على مستوى النخبة فإن التغيرات كانت أصغر حجماً. بيد أن تأثير الأسلوب الأقل خصومية، ولا سيما في صفوف نخب اليمين الحاكمة، قد تعزز على نحو مصطنع ولكن فعال بفضل التغيرات المؤسساتية التي منحتها مزايا الأكثريات التشريعية الكبيرة والسيطرة على الرئاسة. والحركة العامة لنظام الحكم الفرنسي كانت في معظمها نحو النمط المركزي أكثر مما هي نحو النمط التوافقي.

وتبقى حاليا إيطاليا مثالاً واضحاً على الديمقراطية اللامركزية، ولكن حتى في هذه الحالة لابد من بعض التقييدات. فعلى المستوى المحلي، يجد المرء علاقات ودية في كثير من الأحيان، وتعاوناً مثمراً بين الحزب المسيحي الديمقراطي، والاشتراكي، والشيوعي والمسؤولين الحكوميين. على المستوى القومي كان الانفتاح على اليسار بمثابة مد جسر فوق الانشطار الفئوي بين المسيحيين

الديمقراطيين والاشتراكيين. الخطوة التالية نحو الائتلاف الواسع الممتد على كل الطيف السياسي من المسيحيين الديمقراطيين إلى الشيوعيين، فيما عرف بالتسوية التاريخية التي اقترحها زعيم الحزب الشيوعي إنريكو برلينغر سنة ١٩٧٣، استتبعت إدخال العنصر الأساسي في الديمقراطية التوافقية.

كندا حالة شاذة في العالم الأنكلو - أميركي من حيث أن فئة من سكانها تقدر بثلاثين بالمئة تنطق بالفرنسية ويدينون عموماً بالكاثوليكية. ولما كان الناطقون بالفرنسية أقلية ويتركزون في ولاية كويبك، والمناطق المحاذية لها، وهم متجانسون دينياً، لذا يمكن أن يشكلوا فئة أو ثقافة سياسية فرعية في مجتمع تعددي بوضوح.

في هذا المنظور تشبه كندا الولايات المتحدة، ولذلك فإن كويبك تقوم بدور خاص في السياسة الكندية، إن أخطر الإنقسامات الكندية هو الانقسام بين الثقافتين الفرنسية والإنكليزية، وقد أصبح إلى حد بعيد مسألة تفاوض بين الولاية والسلطة الفيدرالية، وتفاوض بين الولايات تنطق فيها حكومة الكويبك دفاعاً عن مصالح كندا الفرنسية. وبذلك بات الانشطار الأساسي ممأسساً إلى درجة عالية خارج نطاق نظام الأحزاب، أو بطريقة لا تتصل بنظام الأحزاب هذا إلا بصورة غير مباشرة. ومع أن كندا لا تعرف الحكومات الائتلافية الواسعة، فهي تعرف الكثير من العناصر الائتلافية داخل الحكومة الفيدرالية وخارجها. فالهيئات البينية في الولايات كمجلس وزراء التربية، والمؤتمرات الفيدرالية للولايات، والمؤتمرات الفيدرالية للولايات،

والمجالس الفيدرالية العديدة، واللجان التي تنحصر عضويتها في ممثلي الولايات، والاجتماعات والحلقات الاستشارية بين كبار الموظفين في الإدارات العامة، يمكن اعتبارها ائتلافات واسعة.

وتتمثل الفئتان عادة في الحكومة الفيدرالية تمثيلاً جيداً، ولكن هذا يتوقف على مدى كون الحزب الحاكم نفسه نوعاً من الائتلاف الواسع بدلاً من كونه حزباً فئوياً.

ونظراً لكون الحزب الليبرالي يحظى بتأييد قوي من كلا الناطقين بالانكليزية والفرنسية، فإن الحكومات الليبرالية إنما هي ائتلافات واسعة للفئتين داخل الحزب. ولما كان حزب المحافظين لا يحظى عادة بذلك التأييد في الكويبك، وفي صفوف الناطقين بالفرنسية في أماكن أخرى، فهو في وضع أضعف من هذا الوضع. إن المدى الذي تطورت إليه التوافقية في كندا لافت حقاً، لأن الظروف المحيطة بها لم تكن مشجعة إجمالاً. والعامل الوحيد المؤاتي بوضوح هو العزل الفئوي.

كان توزيع السلطة مزدوجاً وغير متساو في الولاية المتحدة، مع كون الناطقين بالفرنسية أكثرية في بادئ الأمر، ولكن القطاعين كانا يتمتعان بتمثيل متساو في المجلس التشريعي. أما في كندا الفيدرالية فقد أصبح الميزان مزدوجاً وغير متساو مع أكثرية للناطقين بالإنكليزية على مستوى الأصوات الانتخابية والمقاعد البرلمانية. ولم تكن سياسة التعددية الثقافية التي أعلن عنها سنة ١٩٧١ إلا محاولة ضعيفة للالتفات إلى المصالح الثقافية للكنديين غير المتحدرين من أصل

بريطاني أو فرنسي. لهذا اعتبر الناطقون بالفرنسية أن هذه التعددية الثقافية خطر محتمل على مكانة الفرنسية كواحدة من اللغتين والثقافتين السائدتين أكثر من اعتبارها خطوة مباركة باتجاه تعدد ميزان القوى.

وكندا قوة متوسطة وليست قوة صغرى. ولا وجود لمخاطر خارجية تعزز الولاءات الوطنية الضعيفة فيها. وهي بلد يفتقر إلى مجموعة أصيلة مشتركة من الرموز والأبطال والحوادث التاريخية والأعداء أو حتى الطموحات.

لكل ذلك، هناك تباين في آراء المختصين حول تصنيف نمط الديمقراطية الكندية، البعض يعتقد أنها تندرج في إطار الديمقراطية التوافقية. والبعض يعتبرها مثالاً غير كامل عن هذا النمط. وربما كانت النقطة المتوسطة بين هاتين النظرتين أقرب التفسيرات إلى الصحة: فكندا تنزل تقريباً في منزلة متوسطة بين النمط اللامركزي والنمط التوافقي.

وسوف يعتمد مستقبل النظام السياسي الكندي، إلى حد بعيد، على توجهه باتجاه المزيد من التوافقية، والمزيد من الاستقرار، والوحدة تالياً، أي باتجاه نظام حكم أكثر لامركزية، مع تقسيم البلد كحل أكثر ترجيحاً.

ديمقراطية إسرائيل من جهة أخرى، توصف على أنها ديمقراطية شبه توافقية، وذلك على الرغم من الانشطار الأكبر فيها، القائم بين اليهود والعرب، والذي يجعل منها نظرياً دولة ذات قوميتين، يشكل

اليهود فيها أكثرية غالبة. وثمة داخل الجماعة اليهودية انشطار متزايد الأهمية بين اليهود المتحدرين من أصل غربي وأولئك المتحدرين من أصل شرقي. غير أن الانشطارات الفئوية الأساسية بين اليهود والتي تجعل من إسرائيل مجتمعاً تعددياً إنما هي انشطارات دينية وأيديولوجية بطبيعتها.

في إسرائيل ثلاث فئات: الاشتراكيون، العلمانيون من غير الاشتراكيين، واليهود المتدينون. ويمكن تقدير قوتهم استناداً إلى انتخابات الكنيست التي حصلت فيها الأحزاب الاشتراكية مجتمعة (باستثناء الشيوعيين) على نسبة ٥٠ بالمئة من مجموع الأصوات حتى انتخابات العام ١٩٧٣، والأحزاب غير الاشتراكية أكثر من ٢٥ بالمئة والأحزاب الدينية ١٥ بالمئة. والمعروف أن الأحزاب الإسرائيلية تقف على ذروة مجاميع وشبكات من المستوطنات الزراعية الجماعية والتعاونية والنقابات والصناعات التي تمتلكها النقابات التعاونية والصناعية، والتسويقية، والشرائية، ومؤسسات الرياضة واللهو والتسلية والرعاية، وشركات الصحف والمجلات الأسبوعية والدوريات ودور النشر والمؤسسات المهنية والتربوية والأيديولوجية والدينية والحركات النسائية والشبابية.

العنصر التوافقي الأدعى إلى الالتفات في الديمقراطية الاسرائيلية هو الاستقلال الذاتي الفئوي.

فالنظام السياسي القومي مبني على احترام المعسكرات المنفصلة والقائمة بذاتها مع ما يدور في فلكها من شبكات تنظيمية واسعة.

ويمكن أن توصف هذه الظاهرة بأنها نوع من الفيدرالية في دولة واحدة. وهي تسوغ وصف اسرائيل بأنها شبه فيدرالية.

والمبدآن التوافقيان الآخران القويان في إسرائيل هما النسبية والفيتو المتبادل. النظام الانتخابي هو واحد من النظامين الأكثر نسبية في العالم: يعتبر البلد كله دائرة انتخابية. والنتيجة المترتبة على ذلك هي أنه حتى الأحزاب الصغيرة جداً تستطيع أن تدخل الكنيست طالما أن حصتها من مجموع الأصوات هي واحد بالمئة على الأقل. ويمتلك المعسكر الديني أداة ذات أهمية خاصة وهي حق الفيتو التي يستعملها بالنسبة إلى أعمق القضايا الخلافية بين الإسرائيليين، ولا سيما بين المتدينين والعلمانيين، كعلاقة الدين بالدولة، وبواسطة هذا الفيتو استطاعت الأقلية الدينية أن تحول دون أية تغييرات جذرية في نظام التربية الدينية الذي تدعمه الدولة، وفي ولاية السلطات الدينية على الأحوال الشخصية.

تكاد اسرائيل أن تستوفي كافة الظروف المؤدية إلى الديمقراطية التوافقية، والواقع أن هذه الظروف مؤاتية إلى حد بعيد بحيث يمكنها أن تفضي إلى درجة أعلى من التوافقية مما تم تطويره فعلاً. العامل الملتبس الوحيد هو توازن القوى، وذلك لأن المعسكر الإشتراكي يتكون من أكثرية بسيطة، ولكن قوته يحدها الانقسام إلى عدة أحزاب وكون الحزب الاشتراكي الفئوي لم يحصل قط على أكثرية المقاعد في الكنيست. وأجبره وضعه الأقلوي على تشكيل حكومات ائتلافية مع

أحزاب أصغر حجماً، وهذا ما جعل قوة المعسكر الديني السياسية أكبر فعلياً مما يعبر عنه عدد المقاعد التي يحرزها في الكنيست.

إن صغر حجم اسرائيل، والمخاطر الجادة على وجودها، عناصر مؤاتية بوضوح لتوليد الوحدة الداخلية. كما تمتلك اسرائيل مزية تقاليد راسخة في التوافق تطورت في الحركة الصهيونية، وفي اليشوف (أي المجتمع اليهودي السابق على وجود الدولة في فلسطين). ونظراً إلى أن هذين الأمرين كانا نتيجة ترتيبات إرادية من قبل الدولة، فإن اعتماد النسبية وبنية فيدرالية النمط وأسلوباً ائتلافياً في صنع القرار، كان الرد المنطقي على الحاجة إلى التعاون والتسويات. العمليات التوافقية كانت على درجة متقدمة من التطور عند نشوء الدولة سنة ١٩٤٨.

من الجائز اعتبار اسرائيل خليطاً من الديمقراطية اللامركزية والتوافقية.

وتعتبر إيرلندا الشمالية أوضح حالة لمجتمع تعددي وديمقراطية لامركزية في العالم الغربي.

يشكل البروتستانت والكاثوليك في إيرلندا الشمالية فئتين متمايزتين ومنفصلتين تتمتع كل واحدة منهما بمنظماتها الاجتماعية والتربوية والترفيهية. وتتبين درجة الفصل الاجتماعي من خلال الانخفاض الشديد في نسبة التزاوج بين الجماعتين. الطبيعة الشديدة التعددية لمجتمع إيرلندا الشمالية كمّلها أسلوب خصومي صارم في الحكم.

فالوحدويون الذين يمثلون الأكثرية البروتستانتية التي تقارب ثلثي

السكان قد شكلوا حكومة الحزب الواحد طوال الفترة الممتدة من ١٩٢١ حتى ١٩٧٢ . وكانت هذه الحكومة توصف بأنها حكومة بروتستانتية. وقد ضخمت قوة البروتستانت في مجلس الستورمونت وفي المجالس المحلية من خلال إلغاء التمثيل النسبي والعودة إلى نظام التعددية أولا في الانتخابات المحلية ثم في الانتخابات البرلمانية في العشرينات من القرن العشرين. كما احتفظ الساسة البروتستانت إجمالاً بالسلطة حتى في المناطق ذات الأكثرية الكاثوليكية جراء التقسيم غير المتوازن للدوائر الانتخابية، والجور في التمثيل النيابي، والقيود على حق الانتخاب، والتصويت المتعدد.

والمثال الصارخ على التقسيم غير المتوازن للدوائر الانتخابية في إيرلينندا الشمالية والجور في التمثيل الانتخابي يبدو واضحاً في لندندري، ثانية مدنها الكبرى، حيث الأغلبية الكاثوليكية في الناخبين وعدد السكان الإجمالي والأكثرية المريحة للوحدويين البروتستانت في المجلس. ولم يكن يلطف قاعدة الأكثرية أي فيتو أو استقلال ذاتي للأقلية. وكان ثمة تمييز لا يستهان به ضد الكاثوليك بالنسبة إلى التعيينات في الوظائف الحكومية.

المشكلة في الحل التوافقي لإيرلندا الشمالية ليست في أنه غير قابل للتطبيق نظرياً، والواقع أنه الحل المنطقي الوحيد ما خلا التقسيم، بل في أنه لا يمكن أن يفرض رغماً عن إرادة إحدى الفئتين، ولا سيما إذا كانت فئة الأكثرية. ظل معظم زعماء البروتستانت يرفضون تقاسم السلطة مع الكاثوليك، وقد عبروا عن قوتهم في

الإضراب العام الذي أعلنه العمال البروتستانت والذي شل إيرلندا الشمالية سنة ١٩٧٤ وأسقط السلطة التنفيذية المشكلة من البروتستانت والكاثوليك المعتدلين بعد أربعة أشهر من توليها السلطة.

فالبروتستانت يملكون أكثرية اثنين إلى واحد في الشمال، ولكن خوفهم وارتيابهم من الكاثوليك في إيرلندا الشمالية لا يتعلق بهذه النسب، بل بالنسبة القائمة بين الكاثوليك والبروتستانت في كامل جزيرة إيرلندا، التي يفوق عدد الكاثوليك فيها عدد البروتستانت بنسبة تزيد عن ثلاثة إلى واحد. كما أن الكاثوليك في إيرلندا الشمالية يدركون بقوة هذه النسبة، ويدركون الحقوق التي يعتقدون أنها تنطوي عليها.

هناك ثلاثة ظروف مؤاتية تبدو قائمة لديمقراطية توافقية في إيرلندا الشمالية، لكن يتبين بعد النظر اليها عن كثب أنها إما ملتبسة أو سلبية إلى حد بعيد.

الظرف الأول هو عامل الحجم.

تظهر إيرلندا الشمالية وكأنها في وضع مؤات جداً بسبب كونها بلداً صغيراً جداً لا يتعدى سكانه المليون ونصف المليون، وكونها لا تدير سياستها الخارجية الخاصة. لكن صغر الحجم لا يؤدي إلى الديمقراطية التوافقية إلا إلى حد معين، والأرجح أن تكون إيرلندا الشمالية دون العتبة. وثمة ظرف آخر وثيق الصلة بهذا الصدد هو وجود مخاطر خارجية. المعروف أن المخاطر الخارجية تزيد اللحمة بين الفرقاء، وفي حالة إيرلندا الشمالية هناك مطالبة دائمة من قبل

جمهورية إيرلندا بضم إيرلندا الشمالية إليها، لكن هذا الطلب التحريري الاتحادي لم يولد مواقف متعاونة.

الخطر الخارجي ينبغي أن يدرك كخطر مشترك من قبل كل فئات المجتمع، وهذا ليس موجوداً في إيرلندا الشمالية.

الظرف المؤاتي جزئياً هو العزل الفئوي، فالانشطار البروتستانتي الكاثوليكي حاد جداً.

العزل القطاعي اجتماعي وليس جغرافياً، رغم أن المدن تحولت بصورة متزايدة إلى معازل منذ ١٩٦٨. الاختلاط الجغرافي للفئتين ليس ظرفاً سلبياً فحسب لإقامة ترتيبات توافقية، بل هو أيضاً عقبة كأداء في وجه تقسيم البلد. فمن شأن التقسيم أن يستلزم تبادلاً للسكان وإعادة توطين ـ بحيث تكون التكاليف البشرية والمادية هائلة ـ ولكن شكلاً من أشكال التقسيم هو البديل الوحيد والمستكره جداً لتقاسم السلطة، مقترناً بإصرار بريطاني ثابت ومطرد على هدف إقامة سلطة تنفيذية مشتركة، قد يقود إلى القبول على مضض بحل توافقي في بيئة إيرلندا الشمالية غير المؤاتية جوهرياً لهذا الحل.

من كل ما سبق يمكن القول إن التصنيف الرباعي الأنماط للأنظمة الديمقراطية ـ ديمقراطية غير مسيسة، مركزية، لا مركزية، توافقية ـ يربط متغيرات مستقلة في المجتمع التعددي أو غير التعددي وفي سلوك النخبة، بمتغير تابع هو الاستقرار السياسي. فمن شأن أي تبدل في المتغيرات المستقلة أن يؤثر في درجة استقرار الديمقراطية المنظور في وضعها. ونظراً إلى أن أحد المتغيرات في العلاقة هو الاستقرار

السياسي، فإن هذا التصنيف يظهر أي نمط منها أبقى في جوهره وأكثر ديمومة (الأنظمة المركزية والتوافقية) وأي هذه الأنماط أقصر مدة (الأنظمة اللامركزية وغير المسيسة).

لهذا بدأ نموذج الديمقراطية غير المسيس، ومنذ الستينات، بالتوقف، نتيجة لبروز انشطارات جديدة في طبيعة المجتمعات.

الديمقراطية التوافقية في العالم الثالث

تميل الأدبيات النظرية حول التنمية السياسية وبناء الأمة، إلى رسم تقابل ثنائي سطحي بين المجتمعات التعددية في العالم الثالث، والمجتمعات المتجانسة المزعومة في العالم الأول، والتغافل عن وجود عدة مجتمعات غربية بالغة التعددية، وتجاهل كون البعض القليل من هذه المجتمعات قد أفلح في إقامة أنظمة ديمقراطية من النمط التوافقي.

لا يمكن اعتبار المجتمع الإيطالي متجانساً بشكل مثالي، بسبب اختلافات جهوية على سبيل المثال. وكذلك بريطانيا وفرنسا وحتى الولايات المتحدة الأميركية ذاتها.

العالم الثالث عموماً يعاني من وجود واقع تعددي يتخذ مسحة طائفية وإثنية ودينية، وهذا الواقع لم يصل إلى إيجاد حلول مقنعة ومستقرة لتلك التعددية. من هنا يجب إيجاد الترتيبات السياسية التي تمنح كافة الطوائف دوراً هاماً في الحياة الوطنية، والتي تستطيع أن

تبقي النزاع الطائفي ضمن حدود يمكن التحكم بها. فاستقرار المجتمعات المتعددة الثقافات لا تهدده الطائفية بحد ذاتها، بل إخفاق المؤسسات الوطنية في الاعتراف الصريح بالانقسامات والمصالح الطائفية القائمة وحسن التعامل معها.

كثير من المختصين طرحوا حلولاً معينة تتجه إلى ممارسة تنظيم الصراعات في المجتمعات التعددية. منها ائتلاف حاكم مستقر مفصل وفق النموذج النمساوي؛ النسبية، الفيتو المتبادل، والصفقة الشاملة. إن العلاج النهائي لعدم الاستقرار الجوهري في الدول الحديثة النشوء إنما يكمن في تعديل السلوك السياسي لنخبها. حيث تكون الحكومة في أيدي ائتلاف النخبة، أي ائتلاف لكافة قادة الجماعات الاجتماعية، والدينية، والمهنية، والعرقية الكبرى.

فالإجماع لا يلتمس على مستوى الجماعات المحلية، وهي غارقة في تباينات لغوية، ثقافية، قومية، دينية، بل على مستوى القيادات، بتجييش دعم الشخصيات البارزة من كافة الجماعات الكبرى.

وأكثر الاقتراحات جذباً للاهتمام، وأكثرها تحديداً هو الذي قدمه السير آرثر لويس، وهو عالم اقتصاد وليس سياسياً. يناقش لويس سياسة ثلاث عشرة دولة أفريقية غربية: ليبريا، مستعمرات غانا، نيجيريا، سيراليون، والمستعمرات الفرنسية السابقة: موريتانيا، السنغال، مالي، غينيا، فولتا العليا، ساحل العاج، توغو والنيجر. وهو يميز بين المجتمعات التعددية في أفريقيا الغربية والمجتمعات الطبقية كبريطانيا وفرنسا.

المجتمعات التعددية مقسمة باختلافات قبلية، دينية، لغوية، ثقافية، اقتصادية، وجهوية.

أما المجتمعات الطبقية فهي مجتمعات غربية متجانسة جوهرياً، الانتماء الطبقي فيها هو أساس الانتماء السياسي، ولكن الانقسام ليس انقساماً عميقاً. رغم أن ذلك التجانس يمكن أن يتعرض للنقد والنقاش أيضاً.

يعزو هذا العالم إخفاق الديمقراطية ونشوء أنظمة الحزب الواحد في أفريقيا الغربية إلى كون هذا النوع من الديمقراطية غير قابل للبقاء في المجتمعات التعددية. ويرى أن الديمقراطية ليست غير ملائمة للمجتمعات التعددية ، بل إن ما لايلائمها إنما هو نوع معين من الديمقراطية، ألا وهو النمط البريطاني للديمقراطية. إن ما تحتاجه المجتمعات التعددية، في رأي لويس، هو حكومة ائتلافية وليس استقطاباً بين الحكومة والمعارضة. وهذا ما يستلزمه المعنى الأساسي للديمقراطية: ينبغي أن تتاح للمواطنين فرصة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرارات.

وينبغي للائتلاف الحاكم أن يتألف من كافة الأحزاب الكبرى، وينبغي أن تترك للأحزاب الصغرى أيضاً حرية المشاركة. وقد يكون من المفيد أن يشتمل الدستور على قاعدة توافقية معينة على سبيل المثال، بدلاً من أن يكلف الرئيس زعيم الحزب الأكبر بتأليف الحكومة، يستدعي ذلك الزعيم كل حزب حاز على نسبة أكثر من

عشرين بالمئة من الأصوات، وأن يقسم الحقائب الحكومية بينهم أو بين الراغبين منهم بالتعاون.

وينبغي لكل قطاع في المجتمع التعددي أن يتمثل تمثيلا منصفا، أي نسبيا.

ففي المجتمع التعددي يقود المعنى الأساسي للديمقراطية إلى التمثيل النسبي، مع منح كافة الأحزاب مقاعد في هيئات صنع القرار وفي جملتها الحكومة نفسها. كما ينبغي إعطاء المقاطعات فرصة الاعتناء بشؤونها الخاصة، ومن شأن الفيدرالية أن تشكل أيضاً ضمانة، في حال وجود فوارق اقتصادية كبيرة، لعدم خضوع المناطق الغنية لضرائب ثقيلة بغية دعم المناطق الأفقر منها مادياً.

ثمة ثلاثة أمثلة واضحة (لبنان، ماليزيا، وقبرص،) وحالة غير مؤكدة (نيجيريا)، اعتمدت الديمقراطية التوافقية فيها في العالم الثالث. في حالتين اثنتين حققت التوافقية نجاحاً معقولاً لفترة طويلة من الزمن، أي عشر سنوات على الأقل. ولبنان مثلاً مجتمع تعددي ذو عدد كبير من الفئات الدينية القائمة بذاتها. والطوائف الكبرى هي المسيحيون الموارنة (حوالي ٣٠ بالمئة من السكان في أواسط الخمسينات)، المسلمون السنة (٢٠ بالمئة)، المسلمون الشيعة (١٨ بالمئة)، والروم الأرثوذكس (١١ بالمئة)، وثمة حوالى عشر طوائف أصغر معظمهم من المسيحيين والمسلمين. وتتساوى مجموعتا الطوائف المسيحية والإسلامية من حيث العدد تقريباً. ويمكن تشبيه الطوائف اللبنانية بالفئات الدينية ـ الأيديولوجية في الديمقراطيات

التوافقية الأوربية، وقد أطلق الرئيس شارل حلو صفة العائلات الروحية، في أول خطاب رئاسي له سنة ١٩٦٤، على تركيبة المجتمع اللبناني.

ظل لبنان ديمقراطية توافقية منذ استقلاله سنة ١٩٤٣ حتى الحرب الأهلية الدامية التي اندلعت سنة ١٩٧٥. فقد قضى الميثاق الوطني غير الرسمي وغير المكتوب الذي عقد أيام الاستقلال بالحكم من خلال ائتلاف واسع لأصحاب المناصب العليا، في ما وصف بنظام شبه رئاسي.

رئيس ماروني للجمهورية، رئيس سني للحكومة، رئيس شيعي لمجلس النواب. وكانت الحكومة التي تتمثل فيها الطوائف أيضاً تمثيلاً نسبياً جزءاً من الائتلاف الواسع الحاكم. رئيس الجمهورية ينتخب بأكثرية نيابية، ولكن، ولما كان من المحتم أن يكون مارونياً فإن هذه الأكثرية لم تكن تقتضي تنافساً بين مختلف الطوائف. وكانت الانتخابات النيابية تجري وفقاً للتعددية ونظام تعدد أعضاء الدائرة الانتخابية. وفي كل دائرة انتخابية كانت لوائح المرشحين تشكل بحيث تعكس كل لائحة التركيبة الطائفية للدائرة الانتخابية، وكان على الناخبين أن يختاروا من هذه اللوائح المشكلة على هذا النحو.

وقد تغير عدد الدوائر وحجمها والعدد الإجمالي للنواب على مر السنين، غير أن النسبة العامة لستة نواب مسيحيين مقابل خمسة نواب مسلمين ظلت على ما هي.

يجب الحكم على أداء الديمقراطية التوافقية في لبنان بأنه كان على

وجه الإجمال مرضياً لأكثر من ثلاثين سنة. موطن ضعفها تمثل في المأسسة غير المرنة للمبادئ التوافقية. إن التعيينات الطائفية في المناصب العليا والنسبية الانتخابية المسبقة الضبط اللتين ميزتا الطوائف التي كانت أكثرية في إحصاء ١٩٣٢، عجزتا عن السماح بالتكيف السلس، مع فقدان المسيحيين تدريجياً وضع الأكثرية لصالح المسلمين. وفي مجالات أخرى كان ثمة ميل إلى الجمود. قبل العام ١٩٧٥ تعرض البلد لانفجار الصراع الأهلي عدة مرات، ولكنه تمكن من البقاء بالرغم من ذلك وأبقى الضرر محدوداً.

من ذلك أن الحرب الأهلية التي اندلعت سنة ١٩٥٨ كانت حسب وصف بعض المراقبين حربا أهلية سلمية بصورة استثنائية. وإذا ما قورن النظام التوافقي اللبناني بالفورات الثورية المتكررة التي شهدتها بلدان أخرى في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من عيوب مؤسساته التوافقية، فقد سجل رقماً قياسياً لافتاً في الاستقرار الديمقراطي.

وتقدم حالة ماليزيا المثال الثاني على الديمقراطية التوافقية في العالم الثالث، وإن كانت طبيعة مجتمعها التعددي ونوع المؤسسات التوافقية التي طورتها تختلف اختلافاً بيناً عن حالة لبنان والحالات الأوربية.

فئات المجتمع التعددي الماليزي أقل عدداً، ولكنها أكثر اختلافاً بعضها عن بعض من الطوائف اللبنانية.

الفئة الكبرى هي فئة الماليه، وتضم حوالي ٥٣ بالمئة من سكان ماليزيا الغربية، والصينيون يشكلون ٣٥ بالمئة، والهنود والباكستانيون

١١ بالمئة من السكان. وفي ماليزيا ككل، أي مع ماليزيا الشرقية، تتدنى هذه النسب قليلاً، ولا يتمتع الماليه بوضع أكثري.

وتفصل ما بين الفئات انقسامات يعزز بعضها بعضاً كاللغة والدين والثقافة والعرق.

أهم الوسائل التوافقية في ماليزيا هو التحالف، أي الائتلاف الواسع لأكبر الأحزاب المالوية، والصينية، والهندية. وقد تألف التحالف في أوائل الخمسينات على أيدي القادة المالويين والصينيين، ثم سرعان ما انضم اليهم القادة الهنود، وفاز بأكثر من أربعة أخماس الأصوات، وبكل المقاعد البرلمانية باستثناء مقعد واحد في أول انتخابات فيدرالية سنة ١٩٥٥. واستتبعت ترتيبات التحالف درجة عالية من الحرية للفئات بالنسبة إلى إدارة شؤونها الاجتماعية والثقافية الداخلية. وهذا الاستقلال الذاتي لا يتوقف على التركيبة الفيدرالية لماليزيا، لأن الحدود الفئوية ليست جغرافية ولا هي تتطابق مع حدود الدولة، ولأن الفيدرالية كانت على درجة عالية من المركزية، باستثناء الوضع الخاص الذي تمتعت به الولايتان الماليزيتان الشرقيتان.

في السياسة والحكومة، كان الفريق المالوي في التحالف هو الفريق الأكبر والمسيطر بوضوح، والفريقان الصيني والهندي الفريقين الأصغرين. لم يكن النظام الانتخابي نظاماً نسبياً بل كان يتبع القاعدة البريطانية القائمة على قاعدة الأكثرية داخل الدائرة، وفوز مرشح واحد عن الدائرة الانتخابية الواحدة. وكان من نتيجة هذه الطريقة محاباة المالويين باعتبارهم المجموعة الكبرى، كما أنها كانت منحازة أكثر

إليهم، جراء تقسيم الدوائر الانتخابية بما يرجح كفة المناطق الريفية ذات الأكثرية المالوية. كان أعضاء التحالف يتفاوضون على تحديد المرشحين من الفرقاء الثلاثة على الدوائر الانتخابية، ويتفقون باستمرار على نسبة تمنح الأرجحية المفرطة للمالويين. وكانت نسبة التعيينات في الوظائف الحكومية العليا أربعة مالويين مقابل واحد من غيرهم، كما كان المالويون يمنحون في الكثير من المجالات الأخرى حقوقاً خاصة.

ومع ذلك كان غير المالويين يتولون حوالي ثلثي المناصب المهنية والإدارية في الإدارات الحكومية سنة ١٩٧٢ جراء تفوقهم في التحصيل التربوي. كان موقف المالويين المسيطر إجمالاً في السياسة يعني أن فيتو الأقلية لم يكن له إلا مجال ضيق وضعيف. كان غير المالويين يسيطرون في مجال الاقتصاد، لهذا إذا ما أخذت الصورة ككل يتضح للناظر أن نوعاً من العدالة التقريبية القصيرة الأمد بين مطالب الفئات المختلفة كان حاصلاً بالفعل. لكن بعد انتخابات عام ١٩٦٩ انهارت الديمقراطية التوافقية بعد أن فقد التحالف الكثير من تأييده الشعبي، وإن لم يفقد أكثريته البرلمانية، أمام عدد من الأحزاب الطائفية المعادية للتحالف. فاندلعت أعمال الشغب والفوضى وعلق البرلمان. حكم مجلس طوارئ يغلب عليه المالويون حتى سنة ١٩٧١، يوم أعيدت السلطة إلى البرلمان، لكن بعد أن صوت البرلمان على ترسيخ الوضع المميز للمالويين في الدستور وحظر كل مناقشة عامة أو برلمانية لهذه البنود الحساسة.

استأنف قادة التحالف مساعيهم لتشكيل ائتلافات واسعة عبر إدخال الأحزاب الطائفية في التحالف، وعبر الدخول في ائتلافات بعد الانتخابات. ونظرا إلى القيود على حرية التعبير، وتزايد التمييز السياسي والاقتصادي لصالح المالويين، فمن المشكوك فيه أن يمكن اعتبار ماليزيا بعد سنة ١٩٧١ ديمقراطية تماماً أو توافقية تماماً. ولكن من المؤكد أنها كانت كذلك قبل سنة ١٩٦٩، وأنها كانت ديمقراطية بلا إجماع، قادرة على البقاء، وكانت لذلك مثالاً ملهماً لأولئك الذين يعتقدون أنه ما زال من المبكر جداً قطع الرجاء من حظوظ الديمقراطية في آسيا وأفريقيا.

إن مثالي لبنان من ١٩٤٣ إلى ١٩٧٥ وماليزيا بين ١٩٥٥ و١٩٦٩ يعززان الحجة المؤيدة للديمقراطية التوافقية كنموذج معياري. لا لأنهما يقدمان دليلاً ملموساً على قابليته للتطبيق في مجتمعين تعدديين في العالم الثالث فحسب، بل أيضاً لأن ظروف التوافقية في هذين البلدين لم تكن مؤاتية بصورة مطردة.

لبنان وماليزيا بلدان صغيران، ولكن عدد سكان ماليزيا البالغ حوالي أحد عشر مليون نسمة هو من نفس منزلة عدد سكان الديمقراطيات التوافقية الأوربية، بينما عدد سكان لبنان الذي يقارب المليونين يشابه الحجم الصغير جداً لإيرلندا الشمالية.

إن الكفاح من أجل الإستقلال كان من العوامل الهامة التي أسهمت في إرساء الديمقراطية التوافقية في لبنان، فقد وحَّد الطوائف الدينية ضد السيطرة الخارجية التي مارستها سلطة الانتداب الفرنسي.

ولكن بعد الاستقلال تفاقمت صراعات الشرق الأوسط وتأثيرها في اختلال التوازن، إذ وضعت الفئات المسيحية في مواجهة المسلمين الميالين إلى العرب في عدة قضايا، وفرضت الأوضاع استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين وفصائل وتنظيمات مسلحة خاضت حرب عصابات مع إسرائيل. والواقع أن انهيار النظام الديمقراطي سنة ١٩٧٥ يجب أن يعزى إلى بيئة لبنان الدولية غير المؤاتية، المتردية بصورة متزايدة، والمقرونة بالعيب الداخلي المتمثل بالجمود التوافقي.

بينما تحقق استقلال ماليزيا من دون كفاح، ولكن النظام التوافقي وجد عوناً عظيماً في التهديد الخارجي عند نقطة معينة من وجوده. ففي انتخابات سنة ١٩٦٤، انضوى الناخبون تحت لواء أحزاب التحالف رداً على الخطر العسكري الذي طرحته المواجهة مع إندونيسيا.

التقاليد السابقة المفضية إلى الديمقراطية التوافقية قامت بدورها في كلا البلدين، ولكنها قامت بدور أبرز في لبنان. فالنمط اللبناني المتعلق بالاستقلال الذاتي الفئوي ترقى جذوره إلى نظام الملة في الإمبراطورية العثمانية: فطوائف الأقليات الدينية كانت تمنح وضعاً أدنى ومستقلاً داخلياً. جسّد دستور ١٩٢٦ المستلهم أصلاً من الدستور الفرنسي مبدأ النسبية في التعيينات بالمناصب الحكومية، كما أن الميل إلى تخصيص المناصب العليا لطوائف معينة تنامى تدريجياً في الثلاثينات من القرن العشرين. والسابقة الوحيدة الشبيهة بهذه الممارسات التوافقية في ماليزيا كانت قيام السلطات الاستعمارية

بتشكيل لجنة للارتباط بين الطوائف مؤلفة من ستة مالويين، وستة صينيين، وهندي واحد، وثلاثة ممثلين من الأقليات الأخرى.

يتسم كلا البلدين، ماليزيا ولبنان، بدرجة عالية من العزل الفئوي.

لا يكاد يوجد أي اتصال أو تفاعل اجتماعي بين الفئات الماليزية.

وفي لبنان أيضاً لا تواجد علاقات وثيقة بين الطوائف، إلا على مستوى القمة، فلكل فئة معاقلها التقليدية، لكن في ذات الوقت لا يمكن اعتبار البلدين مجتمعاً فيدرالياً.

تنمية الديمقراطية التوافقية والحفاظ عليها في هذه المجتمعات التعددية غير الغربية، استفاد حتماً من بعض الظروف المؤاتية، وإن كان عدد من العوامل الأخرى غير مؤات بصورة واضحة. ونظراً إلى أن الظروف لم تكن مؤاتية بصورة غالبة فإن النجاح الكبير لكلتا التجربتين التوافقيتين لا يمكن أن يعتبر أمراً محتوماً بأية حال.

وهذا الاستنتاج يقوي الدلالة النظرية والمعيارية للحالتين.

وتقدم قبرص مثالاً جلياً على الإخفاق التوافقي للديمقراطية، مما أوصلها لاحقاً إلى وضع من التقسيم، وإن لم يعترف به دولياً. بدأت قبرص وجودها كدولة مستقلة سنة ١٩٦٠ بدستور توافقي وضعته حكومتا اليونان وتركيا، والطائفتان اليونانية والتركية في قبرص. ومع أن التجربة لم تكن ناجحة إلا أنها شكلت نظاما للتسويات السياسية للمجتمع القبرصي الشديد التعددية. والفئتان اللتان ينقسم إليهما هذا المجتمع هما اليونانيون ويشكلون ٧٨ بالمئة من عدد السكان،

والأتراك ١٨ بالمئة، استناداً إلى إحصاء عام ١٩٦٠. أما الأربعة بالمئة فهم أقليات لا شأن سياسياً لها.

هناك تطابق كامل بين الانشطارات اللغوية، الدينية، الثقافية. فالقبارصة اليونانيون يتكلمون اليونانية وينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية، ويميلون بقوة إلى تقاليد اليونان. والقبارصة الأتراك يتكلمون التركية، وهم مسلمون، ويشعرون بالارتباط القوي بالثقافة التركية. وتشيع هذه الانشطارات في بنى الجزيرة التنظيمية أيضا. فمنهاج المدارس اليونانية، ويدرس باليونانية طبعاً، يمجد التاريخ القومي اليوناني ويبرهن على يونانية قبرص، بينما منهاج المدارس التركية يرتكز إلى أسس القومية التركية. الأحزاب السياسية، النقابات، الروابط المهنية والزراعية، تنقسم كلها وفق الخطوط العرقية، ولا وجود لمنظمة تضم اليونانيين والأتراك معاً.

كل مبادئ الديمقراطية التوافقية ـ الائتلاف الواسع، النسبية، الاستقلال الذاتي، الفيتو ـ تم تجسيدها في دستور سنة ١٩٦٠. نص الدستور على نظام رئاسي مع رئيس يوناني تنتخبه الطائفة اليونانية، ونائب تركي للرئيس تنتخبه الطائفة التركية. وقد كمل الائتلاف الواسع بنص على وجوب تشكيل حكومة من سبعة وزراء يونانيين، يعينهم الرئيس وثلاثة وزراء أتراك يعينهم نائب الرئيس. نسبة السبعة إلى الثلاثة استتبعت تضخيماً تمثيلياً للأتراك بدلاً من التمثيل النسبي. واعتمدت النسبة نفسها في تركيبة المجلس التشريعية ـ ٣٥ عضوا ينتخبهم اليونانيون و١٥ ينتخبهم الأتراك ـ وفي التعيينات في المناصب

الحكومية. كما اعتمدت نسبة ستة إلى أربعة لضمان الأكثرية اليونانية في الجيش والشرطة، وإن كان فيها انحراف أكبر عن النسبة الصارمة.

السبب الأساسي لانهيار الحكم التوافقي في قبرص هو أنه لا يمكن أن يفرض ضد أماني فئة أو أكثر من فئة في مجتمع تعددي، ولا سيما ضد مقاومة فئة أكثرية. بهذا المعنى توازي الحالة القبرصية حالة ايرلندا الشمالية. فعدم توازن القوى المزدوج شكل العامل غير المؤاتي الحاسم. علاوة على ذلك، كانت كافة الظروف الأخرى تقريباً أقل ملاءمة بوضوح من تلك القائمة في لبنان وماليزيا، وعملت ضد نجاح الديمقراطية التوافقية. وإن عدد سكانها الذي يزيد قليلاً على نصف المليون نسمة كان أصغر من بكثير من عدد سكان لبنان وإيرلندا الشمالية.

المخاطر والتدخلات الأجنبية صدرت في معظمها عن تركيا واليونان، وأضرت تالياً بدلاً من أن تنفع الوحدة الداخلية. والحركة المناوئة للاستعمار البريطاني لم تكن كفاحاً من أجل الاستقلال بل من أجل الاندماج باليونان، وهو هدف كان القبارصة الأتراك يعارضونه بقوة.

لم تكن ثمة وطنية قبرصية، ولا أي ولاء غالب لموازنة القوميتين اليونانية والتركية اللتين تتقاسمان القبارصة. كما أن التفاوت الاقتصادي بين الفئتين، وإن لم يكن شديداً جداً، قد أضاف عاملاً سلبياً آخر: فالجماعة التركية كانت أدنى عددياً واقتصادياً من اليونانيين. أما العنصر الوحيد المؤاتي إلى حد ما فكان تجربة قبرص

التاريخية كمجتمع خضع لقانون الملة العثماني، ولكن المثال القبرصي يظهر مرة أخرى أن تقاليد سابقة كهذه ليست لها أهمية حاسمة.

أما التجربة النيجيرية في الديمقراطية التوافقية بين العام ١٩٥٧ والعام ١٩٦٦ فكانت مميزة حقاً.

لكن هذه التجربة سرعان ما انهارت لتفسح المجال للحكم العسكري وانفصال إقليم بيافرا والحرب الأهلية. ونيجيريا مجتمع تعددي (كان عدد سكانها في أوائل الستينات ٤٥ مليون نسمة) مقسم فئوياً إلى مئات الجماعات الإثنية، ولكن الجماعات الكبرى الثماني تشمل أكثر من ثلاثة أرباع مجموع السكان، والجماعات الكبرى الثلاث أكثر من نصف السكان. كل الجماعات العرقية مركزة جغرافياً، والجماعات الكبرى الثلاث كانت مسيطرة في الولايات الثلاث للفيدرالية النيجيرية ـ الهوساس في الشمال، والإيبو في الشرق، واليوربا في الغرب ـ وكانت تسيطر على الأحزاب السياسية الكبرى في هذه الولايات.

النظام السياسي النيجيري كان جمعاً لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من أشكال الاتحاد.

وهذا النموذج يتراوح بين الكونفدرالية الفضفاضة لجماعات وولايات، وبين الترتيبات الفيدرالية ذات البنية المعترف بها.

تضمن دستور ١٩٦٠ نصاً ضعيفاً في شأن حق الفيتو بصورة مجلس شيوخ تتمثل فيه الولايات الثلاث تمثيلاً متساوياً. وقد منح ذلك الشيوخ الشرقيين والغربيين فرصة تعطيل القرارات المتخذة في

المجلس النيابي ذي الأكثرية الشمالية المطلقة. ولكن هذا الفيتو لم يكن إلا سلطة لتأخير إقرار التشريعات مدة ستة أشهر، ولم يكن فعالاً في الواقع. ولم يكن لمعيار النسبية أي تأثير.

إن اعتماد النظام الانتخابي البريطاني قد أفضى إلى سيطرة الفئات الكبرى الثلاث على الجماعات الإثنية الأصغر حجماً، الموجودة في مناطق كل منها. وجاء وصف الديمقراطية النيجيرية بالتوافقية بسبب نظامها الفيدرالي، الذي منح درجة عالية من الاستقلال الذاتي لحكومات الولايات. ولكن هذه الفيدرالية تبدو، من ناحية التوافقية، مصممة بحيث يكون إخفاقها مضموناً. من ذلك أن الحدود الفيدرالية لم تتبع الحدود الإثنية، ولذلك لم تحظ الفئات الأصغر حجماً بولايات خاصة بها. ربما كانت حظوظ بقاء الديمقراطية في نيجيريا تحسنت لو اعتمد نمط توافقي أصلاً. فقد كان التوازن المتعدد للقوى الإثنية، والتركيز الجغرافي للفئات الإثنية، عوامل مؤاتية. ولكن ضخامة حجم البلد، وفق المعايير الأفريقية، علاوة على الظروف الأخرى، كانت بوضوح أقل ملاءمة.

التجربة الفعلية لنيجيريا في فترة ١٩٥٧ـ١٩٦٦ يمكن اعتبارها إخفاقا للديمقراطية، وليست إخفاقا للتوافقية.

إجمالاً ومن خلال التجارب العديدة والمختلفة للديمقراطية التوافقية في العالم الثالث، ثمة عوامل مؤاتية لذلك النمط من الديمقراطية.

الولاءات الأصلية قوية، والشعور الوطني يميل إلى أن يكون

ضعيفاً في المجتمعات التعددية، ولكن بقدر ما توجد بعض المشاعر الوطنية على مستويي النخبة والجماهير، تتحدد حظوظ الديمقراطية التوافقية بالنجاح. وفي معظم الدول الحديثة النشوء، يكون التعلق بالوطن ضعيفا كما هي الحال في لبنان وماليزيا، ولكنه ليس معدوماً بصورة كلية. ففي البلدان التي تحتم عليها أن تكافح من أجل الاستقلال، وفرت القوى الاستعمارية الخطر الخارجي الذي زاد الوحدة الداخلية. زد على ذلك أن التعاون على صعيد النخبة يزداد سهولة بقدر ما تصدر دوافع القادة لا عن إدراك المصالح المشتركة فحسب، بل وعن خلفية ونظرة إلى الأمور مشتركتين.

ونجد في هذا المضمار، أن الوضع في الدول الحديثة النشوء أفضل من لبنان وماليزيا.

فخلال فترة النضال من أجل الاستقلال خصوصاً، والسنوات التي تلت الاستقلال مباشرة، كان القادة السياسيون في كثير من الأحيان مجموعة متجانسة بصورة استثنائية. توحدت كلمة القادة بفعل روابط الصداقات الشخصية، وتعززت في كثير من الأحيان بتجارب تربوية وتحريضية مشتركة، وبالتفاني في سبيل القضية الوطنية.

ومن العناصر الموحدة على مستوى النخبة في معظم الدول الأفريقية اعتماد الإنكليزية أو الفرنسية لغة رسمية. لما كانت هاتان اللغتان لا تنتميان إلى أي من الفئات الإثنية، فهي محايدة إثنياً. وتخلق تلك اللغة الأجنبية لدى النخبة وسيطاً للمكانة الخفية، وعرى هامة تتجاوز الخطوط الإثنية الفاصلة في قمة الهرم الاجتماعي. ويمكن

مشاهدة تأثير اللغة المشتركة في لبنان أيضاً، حيث ظلت اللغة العربية تشكل جامعاً روحياً وثقافياً وتاريخياً مشتركاً بين مختلف الطوائف والإثنيات.

في أفريقيا وسواها من دول العالم الثالث، يستتبع العزل الفئوي زيادة الاستكانة السياسية لغير النخبة من الجمهور، ومواقف المراعاة والاحترام التي يتخذونها حيال القادة الفئويين. فالإطار الطائفي الفئوي للسياسة يعني أن الولاء السياسي يغلب عليه شيء أقرب إلى التماهي مع الجماعة الملموسة منه إلى التماهي مع الأهداف السياسية التي تعلنها الجماعة. وطالما أن القادة يظهرون بمظهر العامل لأجل مصلحة الجماعة ككل، فما عليهم أن يشغلوا بالهم باحتمال تأثر ولاءات الأعضاء بالقرارات الحالية.

ومن شأن هذا النوع من الولاء السياسي أن يعطي، على المدى القريب بخاصة، القادة السياسيين مزية كبرى تتمثل في درجة عالية من الحرية في علاقاتهم بقادة الجماعات الأخرى.

ويتمتع القادة غير الغربيين بهذه المزية بمقدار أكبر مما يتمتع به القادة في الديمقراطيات التوافقية الغربية لكن ثمة خطر في المدى البعيد هو تفرد القادة في اتخاذ القرارات السياسية، وازدياد الهوة بينهم وبين قواعدهم. إن دور القيادة السياسية سيكون عظيم الأهمية في أي قرار يرمي إلى اعتماد النموذج التوافقي في الحكم، أو أية سمات مخصوصة عنه.

إن العامل الأول لنجاح الديمقراطية التوافقية في كل الحالات،

إنما هو توازن القوى بين الفئات. والمجتمعات التعددية غير الغربية تتباين تبايناً كبيراً في هذا المجال، من اللاتوازن المزدوج وغير المؤاتي مثل قبرص، إلى لا توازن مثلث أكثر ملاءمة مع وجود شبه أكثرية في ماليزيا، وصولا إلى توازن متعدد مؤات ومن دون سيطرة أكثرية في لبنان.

غير أن توازن القوى المحلية إذا كان غير مؤات فمن الممكن أن يتحسن بقوى خارجية تصحح توازنه في بعض الحالات القليلة. لقد تماسك الصينيون والمالويون في ماليزيا تماسكاً جزئياً على الأقل بسبب خوف كلا الفريقين من أن يؤدي انفراط عقد الفيدرالية إلى تحولهما إلى أقلية مغمورة في إطار سياسي آخر: المالويون جراء تحول أنظار الصينيين نحو الصين وسنغافورة، والصينيون جراء تحول أنظار المالويين إلى إندونيسيا. وفي أوقات عديدة شكل التهديد الاسرائيلي للبنان عامل توحيد إضافي بين فئاته العديدة. وهذا ما ينطبق على بلدان أخرى كثيرة في العالم الثالث.

العامل الثاني المهم لنجاح الديمقراطية التوافقية، أو فشلها، هو الحجم.

يتفاوت حجم السكان في الدول غير الغربية تفاوتاً كبيراً، من بضعة بلدان كبيرة جداً يزيد عدد سكانها على مئة مليون كالهند وإندونيسيا، إلى بعض البلدان الصغيرة كقبرص والغابون التي لايكاد عدد سكانها يبلغ المليون نسمة. معظم الدول الأفريقية تقع ضمن الطيف المؤاتي من حيث الحجم: فسكانه يعدون ببضعة ملايين على

الأقل، وهي لذلك أكبر من عدد سكان لبنان وإيرلندا الشمالية ولكن أصغر من سكان ماليزيا. نيجيريا عملاق استثنائي وفق المعايير الأفريقية. وبناء على ذلك فقد يكون النموذج التوافقي مثالاً معيارياً مفيداً للبلدان الأفريقية الأصغر حجماً.

ولكنّ مجموعة من العوامل غير المؤاتية لنجاح الديمقراطية التوافقية واستمرارها تظهر أثناء تفحّص ديناميات التطور في مجتمعات العالم الثالث. ومنها العواقب السياسية للتحديث الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات التعددية. إن ما كان يفضي إلى التعايش السلمي بين الفئات من عزلة نسبية باتت تعرقله بصورة متزايدة عمليات التوسع المديني، والحراك الجغرافي، والتجارة على امتداد البلد.

ورغم أن مستويات المعيشة المادية ربما كانت تتحسن ببطء، فإن توقعات الناس بشأن الازدهار راحت تتزايد بسرعة كبيرة، بحيث أثقلت القرارات الحكومية بأعباء باهظة.

ومن التوجهات غير المؤاتية أن الجهود المشتركة التي بذلت في البلاد التي كان عليها أن تناضل لتحقيق الاستقلال ـ وهي جهود كان لها مفعول توحيدي قوي ـ قد راحت ذكرياتها تذوي وتتلاشى بعد الحصول على الاستقلال. ومع ذلك فإن عواقب التحديث ليست سلبية بصورة كلية. فقد أفضت إلى نمو تجمعات إثنية أكبر في المجتمعات شديدة التفتت أصلاً، وأرست بذلك الأسس لمزيد من القدرة على إدارة النزاعات. كذلك، ومع متابعة النمو الاقتصادي مسيرته، فثمة فرص لتقلص الفوارق الجهوية والفئوية المفرطة.

والمفارقة هنا أن التطور السياسي لكثير من البلدان الحديثة الاستقلال، قد أفضى إلى الانحطاط السياسي وإلى سيطرة الديكتاتورية. معنى هذا ان هناك خيبة شاملة في شأن مثل الديمقراطية الغربية وممارساتها. علما أن النموذج الغربي للديمقراطية يترادف في الأذهان مع النموذج البريطاني، وهذا ما يعزّز القناعة شيئاً فشيئاً في النموذج التوافقي البديل.

كانت معظم المجتمعات التعددية المستقلة الآن في العالم الثالث مستعمرات سابقة، ونماذج الديمقراطية التي مالت إلى.اتباعها، عندما حاولت تأسيس مؤسساتها الديمقراطية الخاصة، إنما كانت تلك المعتمدة عند مستعمريها السابقين: النموذج البريطاني، أو نماذج قريبة الشبه بالنموذج البريطاني، بدلاً من المثال التوافقي.

ويبدو من المعقول تماماً أن نتوقع علاقة ما بين الحاكم الاستعماري السابق، ونمط الديمقراطية المعتمد.

المثال التوافقي كميراث استعماري

من المفارقات التاريخية أن أكثر الدول المستعمِرة تأثيراً في العالم الحديث كانت دولاً ديمقراطية: بريطانيا العظمى، فرنسا، الولايات المتحدة الأميركية، هولندا، وبلجيكا. المفارقة الأخرى هي أن معايير الحكومة المستقلة الديمقراطية التي طمح إليها الزعماء السياسيون في المستعمرات، كانت مما وضعه وحدده المستعمِرون أنفسهم. وقد كان ذلك عبر أدائهم في بلدانهم الخاصة، لا عبر عناصر التمثيل الديمقراطي التي أدخلوها في مستعمراتهم.

الزعماء المحليون مالوا إلى اختيار الحكم الديمقراطي في مسيرتهم نحو الاستقلال، واختلط هذا الهدف مع شعور الأوربيين بأنه إذا كان عليهم أن يغادروا، فينبغي أن يكون انسحابهم مشرفاً، مع تعريف الشرف وفق المعايير الأوربية للحكم الصالح والديمقراطية.

ربما كان من الممكن استخلاص نموذج أوربي أو غربي عام للديمقراطية، غير أن الأمثلة ذات الصلة الأكثر مباشرة بالبلدان الحديثة

الاستقلال كانت أمثلة القوى الاستعمارية الخاصة بها: الديمقراطية البريطانية، الفرنسية، الأميركية، الهولندية، البلجيكية. وكان التأثير الأكبر للنموذج البريطاني، لأن الإمبراطورية البريطانية كانت العظمى، بحيث تتضاءل أمامها الإمبراطوريتان الهولندية والبلجيكية. كما أن النموذج الفرنسي والأميركي يختلفان عن النموذج البريطاني، ولكنهما أقرب إليه من النموذج التوافقي. تنتمي فرنسا إلى النمط اللامركزي وتنتمي الولايات المتحدة إلى النمط المركزي من الأنظمة الديمقراطية، ويتسم النموذجان، كلاهما، بأسلوب خصومي في سلوك النخبة.

ويشتمل النموذج الفرنسي، خلافاً للنموذج البريطاني، على نظام تعدد الأحزاب، غير أنه يشابه البريطاني في أنه يتسم بسلوك النخبة سلوكاً خصومياً لا ائتلافياً، وحكم أحادي لا فيدرالي، ونظام انتخابي يعتمد الأكثرية ويقترب من نظام التعددية البريطاني أكثر مما يقترب من طريقة التمثيل النسبي المميزة للديمقراطية التوافقية.

كان للولايات المتحدة تأثير بالغ كنموذج معياري في أميركا اللاتينية، ولكن ليس في أفريقيا أو آسيا، باستثناء الفلبين.

إن البلدين اللذين يمكن اعتبارهما مثالين على نجاح معقول للتوافقية في العالم الثالث، خرجا من تحت السيطرة البريطانية والفرنسية: ماليزيا التي استعمرتها بريطانيا، ولبنان الذي استعمره الفرنسيون. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أنه حتى حين تدخّل البريطانيون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في وضع دساتير للأراضي

الواقعة تحت سيطرتهم، فإنهم لم يتمسكوا بصورة دائمة لا تتغير بنموذجهم الديمقراطي الخاص: فقد حاولوا فرض النموذج التوافقي على إيرلندا الشمالية، كما شجعوا ووافقوا على التجربة التوافقية السيئة الحظ في مستعمرتهم السابقة قبرص.

وهنا يمكن ذكر الهند كحالة خاصة ضمن الدول التي كانت مستعمرة سابقاً.

الهند مجتمع تعددي ذو نظام ديمقراطي لم يزل مستقراً استقراراً مقبولاً حتى العام ١٩٧٥.

لكن ثمة شك في أن الديمقراطية الهندية تعتبر نسخة وفية للديمقراطية البريطانية. فصنع القرارات في نيودلهي لم يجر وفقا لمبادئ الائتلاف الواسع: حزب المؤتمر قد سيطر على العملية السياسية حتى انتخابات ١٩٧٧، وهو حزب تكتيلي إجمالاً وليس حزب تمثيل إثني. ولكن النظام الهندي، ليس مجرد نظام يوفر وسائل التنافس والصراع، بل هو أيضاً ساحة ائتلافية تستطيع فيها الجماعات الحاكمة والمعارضة أن تدخل مطالبها المتنوعة. كما أن بنية الهند الفيدرالية قد صممت خصيصاً لتوفير الاستقلال الذاتي للفئات اللغوية، وتركيزها الجغرافي يضمن تمثيله العادل في المجلس التشريعي الفيدرالي، على الرغم من طريقة الانتخاب التعددية.

في الكونغو، وكانت مستعمرة بلجيكية، انهارت الديمقراطية بعد الاستقلال بصورة شبه مباشرة.

ففي ظل دستور وضع على عجل، بعد مشاورات بين الحكومة

البلجيكية وعدة وفود كونغولية، جرت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٠، ونصب رئيس للوزراء وحكومة ورئيس للجمهورية. استقل الكونغو في ظل هذه الديمقراطية الجديدة في أول تموز، ثم سرعان ما غرق في الفوضى.

في تموز أعلن الجيش الكونغولي العصيان، وانفصلت مقاطعة كاتانغا، وتدخلت القوات البلجيكية، ثم بدأ تورط الأمم المتحدة في الكونغو. في تموز أيضاً انفصل معقل فئة البالوبا الإثنية في جنوب كاساي، وتحولت محاولة استعادته وإخضاعه للسلطة المركزية إلى مجزرة للمدنيين. ونشأت أزمة دستورية في أوائل أيلول حول إقالة الرئيس لرئيس الوزراء، وقرر الجيش تحييد الرجلين وتعيين حكومة تصريف أعمال غير برلمانية. وقد أجهزت محاولة الانقلاب العسكري هذه على التجربة الديمقراطية الكونغولية.

وجرت في سنوات الاضطراب التي أعقبت ذلك بضع محاولات للعودة إلى الحكم الديمقراطي والبرلماني. ولكن الاستيلاء النهائي على السلطة سنة ١٩٦٥ كان فاتحة فترة طويلة من الحكم غير الديمقراطي، في ظل حكم الجنرال جوزيف موبوتو.

بعد الكونغو بسنتين، حققت رواندا وبوروندي الاستقلال سنة ١٩٦٢.

تطابقت عملية إنهاء الاستعمار في رواندا مع الثورة الاجتماعية التي قامت من خلالها جماعة الهوتو، الأكثرية، بخلع سلطة أقلية التوتسي المسيطرة تقليدياً. كما أسفرت أولى الانتخابات العامة التي

جرت إلى فوز ساحق لحزب الهوتو الأساسي. وبعد سنتين حاول رجال التوتسي الذين فروا إلى البلدان المجاورة اجتياح رواندا، فقتل أكثر من عشرة آلاف شخص من التوتسي الذين يعيشون في داخل رواندا، كرد فعل على ذلك الاجتياح. ولم يبق من جماعة التوتسي التي كانت تمثل نسبة ١٥ بالمئة من السكان سوى أعداد ضئيلة، وأصبحت رواندا دولة حزب واحد تحت سيطرة الهوتو المطلقة.

أما بوروندي الشبيهة جداً برواندا من حيث الحجم، والسكان، ونسبة الهوتو إلى التوتسي، فقد اتخذت الحوادث فيها منحى مختلفاً وغير ديمقراطي أيضاً. فقد تأسس حكم ملكي دستوري، ومع أن المجلس التشريعي انتخب في انتخابات عامة سنة ١٩٦١، احتفظ الملك المنتمي إلى التوتسي بنفوذ كبير عملياً. وبعد الانتصار الانتخابي للهوتو سنة ١٩٦٥ وما تلاه من تحول إلى الملكية المطلقة، قام ضباط من الهوتو بانقلاب فاشل ضد الملكية قتل فيه ما بين ٢٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ شخص من الهوتو. ثم أسفر انقلابان قام بهما ضباط من التوتسي عن تقويض النظام الملكي وتأسيس نظام حزب واحد بقيادة التوتسي.

أخفقت الديمقراطية في إندونيسيا أيضا، غير أنها دامت فترة أطول من المستعمرات البلجيكية السابقة.

فبعد إعلان الاستقلال من جانب واحد سنة ١٩٤٥، وكفاح ثوري ضد الهولنديين دام أربع سنوات، انتقلت السيادة رسمياً إلى حكومة إندونيسيا الفيدرالية سنة ١٩٤٩. وقد ألغيت الفيدرالية بعد وقت

قصير، وشهدت سنة ١٩٥٠ بداية فترة من الحكم الدستوري المعقول مع قيام حكومات مسؤولة في بداية الأمر أمام برلمان غير منتخب ولكنه يتمتع بصفة تمثيلية واسعة، ثم بعد العام ١٩٥٥ أمام مجلس تشريعي منتخب شعبياً.

ولكن، ابتداء من سنة ١٩٥٧ فصاعداً، تسلم الرئيس سوكارنو والجيش السلطة بسرعة على حساب الحكومة البرلمانية.

فرض الحكم العسكري سنة ١٩٥٧، واندلع التمرد في الجزر الخارجية ضد السيطرة الجاوانية سنة ١٩٥٨، وأبطل الدستور سنة ١٩٥٩، وتم حل البرلمان المنتخب سنة ١٩٦٠. وحل محل الديمقراطية الدستورية نظام حكم غير دستوري سُمّي بطريقة التورية ديمقراطية موجهة.

تظهر هذه المقاربات لبعض المستعمرات التي تحررت حديثاً، أن العلاقة بين التراث التوافقي الاستعماري والديمقراطية الناجحة في هذه الدول الحديثة النشوء ضعيفة جداً.

ولكن إلى أي مدى كانت الديمقراطية التوافقية مطبقة عند الاستقلال؟

يجب أن يُنوّه إلى أن نقل النموذج التوافقي تم بدرجات متفاوتة من الأمانة. ولم يُنقل قط بصورة كاملة من بلجيكا وهولندا إلى مستعمراتهما السابقة. وهناك أسباب عديدة لهذا النقل غير الكامل؛ ١) إن الحالتين البلجيكية والهولندية تشكلان مثالين غير كاملين على الديمقراطية التوافقية، فهما ضعيفان من حيث مبادئ الائتلاف

الواسع، لأن طريقة الائتلاف الواسع لم تطبق بصورة متماسكة في حكومة أي من البلدين؛ ٢) النموذج التوافقي الذي نُقل إلى المستعمرات كان مناسباً لبلجيكا وهولندا لكنه لم يكن مناسباً للمستعمرات. فالاستقلال القطاعي تحديداً اتخذ شكلاً غير جهوي في البلدان المستعمرة، والنموذج الذي قدم للمستعمرات ـ التي كان البعض منها مرشحاً واضحاً للترتيب الفيدرالي بسبب التركيز الجغرافي لفئاتها الإثنية ـ كان نموذجاً صالحاً لحكومة أحادية لا فيدرالية، يُضاف إلى ذلك أن توجه بلجيكا نحو حل نصف فيدرالي لمشكلتها اللغوية كان متأخراً جداً، واتُّخذ نموذجاً في مستعمراتها السابقة؛ ٣) من الواضح أن نسخ القواعد الشكلية الدستورية والقانونية كان أسهل من نقل الممارسات السياسية غير الشكلية. من ذلك أن النسبية كطريقة انتخابية كانت مثالاً أظهر للعيان وأيسر اتباعاً من نهج اتخاذ القرارات بصورة ائتلافية غير منصوص عليها في أي قانون أو دستور، علماً أن التساوي اللغوي في بلجيكا لم يعتمد في الدستور حتى العام ١٩٧٠؛ ٤) من أصل خمس ديمقراطيات غربية كانت مستعمِرة، قامت بلجيكا بأقل جهد لتمرين مستعمراتها على الحكم الذاتي.

وُصف الدستور الكونغولي الذي وضع عام ١٩٦٠ بأنه نسخة فعلية من الدستور البلجيكي.

كما أن دستور بوروندي المرحلي الذي وضع سنة ١٩٦١ تأثر بالدستور البلجيكي، ويوصف بأنه نسخة معدلة تعديلاً طفيفاً من ذلك الدستور. الدستور الإندونيسي الذي وضع سنة ١٩٥٠ كان في معظمه

اقتباساً نظرياً جامداً، مفتقراً إلى الخيال، لدستور هولندا. فالأحكام الدستورية الشكلية لا تقوم إلا بدور محدود في الديمقراطية التوافقية، والكثير من المواد المستعارة من الدستورين البلجيكي والهولندي لا علاقة مباشرة لها بالنظام التوافقي، وهي في نقطة محايدة بين النموذجين البريطاني والتوافقي.

ومن سوء الحظ أن الكثير من المجتمعات التعددية التي سبق الحديث عنها، تعاني من عدم التوازن بين فئاتها. فالنسبية قد لا تكون علاجاً كافياً في هذه الحالة، وربما استلزمت حماية مصالح الأقليات الإفراط المقصود في تمثيلها أو التكافؤ في التمثيل. فاللاتكافؤ الهائل بين الهوتو والتوتسي في رواندا وبوراندي قد جعل أي حل من هذا القبيل عسيراً جداً، كما لم تجر أي محاولة في هذا الاتجاه. أما في إندونيسيا، فإن اللامساواة بين جاوا، الكثيفة السكان والتي يسكنها حوالي ثلثي عدد سكان البلد، والجزر الخارجية، لم تخففها طريقة الانتخاب النسبية سنة ١٩٥٥ . فقد حصدت جاوا ثلثي المقاعد البرلمانية.

دولة إندونيسيا التي اعترف بها الهولنديون كبلد مستقل سنة ١٩٤٩ كانت رسمياً جمهورية فيدرالية للولايات المتحدة الإندونيسية، غير أن هذه الفيدرالية لم تدم إلا أقل من سنة، ثم استعيض عنها بجمهورية إندونيسيا الأحادية سنة ١٩٥٠ . وكانت الفيدرالية الإندونيسية تشكو من عيبين خطيرين، حكما عليها بالزوال منذ البداية. العيب الأول هو التحديد العشوائي للولايات والمقاطعات

المكونة للفيدرالية. فحدودها لم تكن تتطابق مع الحدود الفئوية، وفي ذلك ما يقوض المسوغات العقلية للفيدرالية في المجتمعات التعددية. كان معظم ولايات إندونيسيا الفيدرالية مجرد كيانات أوجدها الهولنديون في المناطق التي كانوا يسيطرون عليها إبان النضال الإندونيسي للاستقلال، كثقل مكافئ للجمهورية الخاضعة للوطنيين.

في جاوا تحديداً لم يكن للولايات التي أنشأها الهولنديون أية حقيقة اجتماعية فعلياً. فحدودها لا تتطابق مع أية كيانات إثنية. وقد تحولت الجمهورية الثورية إلى دولة واحدة مكونة من مناطق جاوا وسومطرا غير المتجاورة. ولم تتطابق حدود المقاطعات في إندونيسيا الأحادية مع حدود الولايات السابقة، ولكنها لم تهتم هي أيضاً بالمشاعر الجهوية أو الإثنية، بالرغم من أن المثال الهولندي أثر تأثيراً هاماً في تفكير سوكارنو وسواه من الزعماء الإندونيسيين. نظرا إلى أن هولندا شكلت المثال الديمقراطي الغربي الذي عرض على الإندونيسيين خلال فترة الاستعمار.

وقد تمثل معظم الوطنيين الإندونيسيين المقاربة الهولندية للسياسة، حتى عندما كانوا يقاومون الحكم الاستعماري والطرق الغربية.

ومن الأمثلة على المحاكاة الحرفية للدستاتير الغربية، والتي أصبحت مصدر اضطراب في حكومات المستعمرات، المادة التي نصت في الدستور الإندونيسي الصادر سنة ١٩٥٠ على أن للرئيس ونائبه حرمة لا يجوز المساس بها. نقلت هذه الجملة من نص في

الدستور الهولندي يتصل بالمسؤولية السياسية للحكومة، ويتضمن دوراً محدوداً جداً للملك. غير أن الرئيس سوكارنو استغل هذا البند ليزيد سلطته الخاصة على حساب الحكومات الائتلافية، وليقضي على الديمقراطية البرلمانية في نهاية المطاف.

جلس سوكارنو في موقعه الدستوري الحصين، وراح يفسر المواد الملتبسة في الدستور بطرق أتاحت له أن يقوم بدور يتجاوز ما كان يعتبر عادة روح هذا الدستور وغايته.

بشكل عام يمكن القول إن التراث الاستعماري المؤاتي لم يتوافر إلا نادراً، نتيجة لاختلاف تجارب الديمقراطيات الغربية التوافقية، وصار ذلك التراث يتراجع تأثيره نحو طيات الماضي، بعد فشل الكثير من الصيغ التي حاولت تطبيق تلك النماذج على دول من العالم الثالث.

الهندسة التوافقية

إن مجمل ما سبق التطرق إليه حول الديمقراطية التوافقية كان أشبه برسالة إلى القادة السياسيين في المجتمعات التعددية، وهي من أجل الانخراط في صورة من صور الهندسة التوافقية.

ينبغي على القادة في تلك المجتمعات أن يصبحوا مهندسين للتوافقية، إن شاءوا بناء ديمقراطية توافقية ترسي الاستقرار والسلام في بلدانهم. فالتنمية السياسية هي تغيير مقصود يطمح إلى تحقيق هدف مقصود، كتحقيق ديمقراطية مستقرة. لذلك، لذا لا بدّ من تحديد الوسائل التي سيتم من خلالها بلوغ هذه الغاية.

والسؤال هو: هل يجوز الانخراط في عملية الهندسة السياسية، أو إسداء المشورة للمهندسين السياسيين عندما تكون المعرفة ناقصة؟

وهل تكفي المعرفة لتبرير التوصية بوسيلة الديمقراطية التوافقية، تحقيقاً للهدف المتمثل بقيام نظام ديمقراطي فعال ودائم في مجتمع تعددي؟

نعم ينبغي للمهندس السياسي أن يقبل بالديمقراطية هدفاً أساساً. وأن تُوصف البنى والإجراءات التوافقية بوضوح. أن يكون تطبيق النموذج التوافقي أداة ضرورية لبلوغ ديمقراطية مستقرة، أو إذا كانت ثمة وسائل أخرى لبلوغ الغاية نفسها. ينبغي أن تكون الطريقة التوافقية وسيلة كافية لغاية الديمقراطية المستقرة.

وأخيراً ينبغي أن تكون النتائج الأخرى للديمقراطية التوافقية معلومة، كما ينبغي لحصيلة محاسن هذه النتائج الثانوية ومساوئها أن تكون مقبولة وفقا لمعايير المهندس السياسي.

ومما لا شك فيه أنه لا يمكن لكل هذه المتطلبات أن تُلبى جميعاً.

الأمثلة الملموسة والمتنوعة التي تم التطرق إليها سابقاً تدل على الطرق التي يمكن اعتمادها في تطبيق المبادئ الأساسية للائتلاف الواسع، والفيتو المتبادل، والنسبية، والاستقلال الذاتي. إن التوصية العامة التي يمكن تقديمها تتعلق بالمقولات التقليدية للهندسة الدستورية. فمع أن الديمقراطية التوافقية لا تتنافى مع النظام الرئاسي، وأنظمة الانتخابات الأكثرية أو التعددية، وأشكال الحكم الأحادية، فإن أضدادها تتيح إطاراً مؤسساتياً أفضل: أنظمة برلمانية (أو أنظمة نصف برلمانية مع سلطة تنفيذية تعددية كما في سويسرا)، أنظمة قوائم للتمثيل البرلماني النسبي، وفي حالة المجتمعات ذات الفئات المركزة جغرافياً، أنظمة فيدرالية.

ولا يخفى أن العوامل المعتبرة مؤاتية للديمقراطية التوافقية قد

استمدت أولا من التحليل التجريبي للحالات الأوربية التي طبقت واختبرت في عدة حالات غير أوربية. وأن عملية التحليل هذه تخفي اختلافات هامة بين مجموعتي الحالات، من شأنها إذا ما كشفت، أن تضر إضراراً بالغاً بإمكانية الهندسة التوافقية في العالم الثالث.

وثمة اختلافان بارزان: التباينات بين مستويات التنمية الاقتصادية، ومدى عمق الانشطارات الفئوية وحدتها.

هل تسبب هذه التباينات في الديمقراطية التوافقية، من حيث هي نموذج معياري لبلدان العالم الثالث، ضرراً لا يعوض؟

الإشكالية هنا تكمن في أن نظام الحزب الواحد، أو أي نظام غير ديمقراطي، قد تكون له مزايا معينة في مجتمع تعددي: مثل الحفاظ على وحدة البلد وإعطاء الأولوية لمشقات التنمية وانضباطها، حيث يصبح السؤال هو هل يجب للتنمية الاقتصادية وبناء الأمة أن يحصلا على مرتبة أعلى في سلم القيم من الديمقراطية؟ وهل يستطيع نظام غير ديمقراطي أن يحقق هدف التنمية والحفاظ على وحدة البلد أسرع وأفعل مما يستطيعه نظام ديمقراطي؟

الزعم بأن الأنظمة غير الديمقراطية مطلوبة لبناء أمم مندمجة في المجتمعات التعددية زعم مشكوك فيه. وأثبتت التجارب فشلها. فتلك الأنظمة لم تستطع البرهنة على فعاليتها في صهر الفئات السكانية المتنوعة معا، لأن إمكانية فرض الوحدة محدودة جداً. والمشكلة الأساسية أن للولاءات الأولية جذوراً راسخة جداً وقوية جداً، وأن

الزعيم الواحد، أو الأوليغاركية، إنما هي، لا محالة، تعابير عن فئات مخصوصة، وهي تالياً غير مقبولة عند فئات أخرى.

وثمة مثال جيد على ذلك، وهو حالة الزعيم الإندونيسي أحمد سوكارنو، وكان في نظر نفسه زعيماً وطنياً ذا جاذبية جماهيرية.

والواقع أنه لم يكن سوى رجل جاواني (نسبة إلى جزيرة جاوا)، وممثلاً لإحدى الثقافات الفرعية الإندونيسية.

جاذبية سوكارنو وأيديولوجيته كانتا تعنيان كثيراً لفئة واحدة من سكان إندونيسيا، وكانتا مرفوضتين من قبل الفئات الأخرى. في إندونيسيا لم تكن السلطوية والمركزية أداتين فعالتين لبناء الأمة. نظام الحكم غير الديمقراطي الوحيد الذي يمكن أن يتفادى هذه المشكلة هو ما يمكن وصفه بالأوليغاركية التوافقية، كنظام حزب واحد يكوّن ائتلافاً واسعاً حقيقياً لكل الفئات الهامة.

وهذا من النوادر كما أثبتت التجربة.

إن أنظمة الحكم غير الديمقراطية لم تخفق في أن تكون بانية جيدة للأمم فحسب، بل إنها أخفقت في تسطير سجلات جيدة في الحفاظ على النظام والسلام في العلاقات بين الفئات، ضمن المجتمعات التعددية. فأسوأ أعمال العنف بين الفئات المتصارعة في المجتمعات التعددية اندلعت في إندونيسيا وبوروندي، بعد عدة سنوات من انتهاء الحكم الديمقراطي في هذين البلدين.

ففي العامين ١٩٦٥ و١٩٦٦ قتل نصف مليون شخص على الأقل في أعقاب الانقلاب العسكري الذي أطاح بسوكارنو.

أما قرابة المئة ألف نسمة، ومعظمهم من الهوتو، الذين قتلوا في بوروندي سنة ١٩٧٢ ، فيمثلون جريمة إبادة جماعية انتقائية أكثر إرهاباً، نظراً لكونها استهدفت الشرائح المثقفة ونصف المثقفة من فئة الهوتو، ونظراً إلى صغر حجم سكان هذا البلد: فقد قتل حوالي ٣ ونصف بالمئة من مجموع السكان في غضون أسابيع.

الواقع أنه يمكن للمرء أن يحاجج بصورة مقنعة بأن الديمقراطية، ولا سيما الديمقراطية في شكلها التوافقي، بانية للأمة أكثر من الأنظمة غير الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الديمقراطية التوافقية تميل على المدى القصير إلى تعزيز الطابع التعددي للمجتمع التعددي، فقد يكون من شأن تطاول مدة الحكم التوافقي الناجح أن يمكنه من حل بعض الخلافات الكبرى بين الفئات، وأن يعمل تاليا على نزع الطابع السياسي عن التباينات الفئوية. كما أن تطاول مدة هذا الحكم قد يخلق ما يكفي من الثقة المتبادلة على مستوى النخبة والجماهير بحيث يصبح نافلا مع الوقت.

إن حل النزاعات عملية جوهرية في الاندماج.

فتجربة النظر سوياً إلى طريقة للخروج من أزمة ما، ورؤية العداء المتبادل بين الطرفين، يتراجع إلى درجة من التسامح المتبادل، والإدراك العميق المتبادل لموقف الآخر والشعور مع ذلك بالحاجة لردم الهوة ـ هذه تجارب من شأنها مع مر الزمن أن تساعد فريقين من الناس على المضي قدماً نحو علاقة من الاندماج الأعمق.

وثمة حجة مختلفة بعض الشيء تقول أن التنمية الاقتصادية

والاندماج القومي ينبغي أن يتقدما على عملية التحول الديمقراطي، لا لأنهما أهم في جوهرهما من الديمقراطية، بل لأنهما يشكلان البنية الأساسية المطلوبة للديمقراطية. وتشجع على هذا نظريات التنمية السياسية، ومعظم النظريات الديمقراطية الغربية (من النوع غير التوافقي) التي تعتمد بصورة أساسية على الترابط التجريبي بين وجود الديمقراطية ومختلف الملامح الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الغربية. ولكن هذا الترابط لا ينطوي على التضمين السياسي بأن الظروف المؤاتية للديمقراطية يجب أن توجدها الطرق غير الديمقراطية. علاوة على ذلك ليس لأنظمة الحكم غير الديمقراطية إلا سجل سيء في مجال تمهيد الطريق للديمقراطية.

وهذه الأنظمة وإن بررت حكمها بأهداف ديمقراطية، في كثير من الأحيان، فالأرجح أن تكون معنية أكثر بالحفاظ على سلطتها اللاديمقراطية.

فاحتكار السلطة يتحول من وسيلة إلي هدف يبرر ذاته بذاته.

ليس في أفريقيا، على سبيل المثال، نموذج واحد لم يستعمل احتكاره للسلطة العامة لسحق المعارضة الحالية والمحتملة باسم الوحدة التي تصبح مرادفة في هذا الصدد لما تمليه إرادة الحزب المتحكم أو قيادته.

النظرة التشاؤمية التي تحكم على الديمقراطية التوافقية في العالم الثالث بالفشل، تستند على مسلمة أن التنمية الاقتصادية وبناء الأمة شرطان مسبقان للديمقراطية.

وتستند هذه النظرة التشاؤمية، فيما يتعلق بعامل التنمية الاقتصادية، إلى واحدة من أشهر العلاقات التجريبية في السياسة المقارنة: ألا وهي العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية والديمقراطية. زيادة على ذلك أنه لما كانت الديمقراطية التوافقية تستلزم نظاماً من توزيع الموارد بطريقة نسبية، فهي تستدعي من العمل على إيجاد موارد جديدة، بغية تقليل إعادات التوزيع غير المتكافئة، أكثر من العمل الذي تقوم به بقية أنواع الديمقراطية.

وقصارى القول إن التخلف الاقتصادى يمكن اعتباره عاملاً غير مؤات للهندسة التوافقية، ولكنه لا يجعلها ممتنعة. بدلاً من شطب الهندسة التوافقية في البلدان المتخلفة اقتصادياً شطباً تاماً، فالأحرى أن تؤخذ متطلبات التحديث الاقتصادي في الحسبان عندما تتم هندسة الديمقراطية التوافقية في بلد متخلف. وربما كانت الحكومات الديمقراطية عاجزة عن تشجيع التنمية الاقتصادية السريعة، لأن المطالب الشعبية قد تفرض تحويل الموارد إلى الاستهلاك الفردي وخدمات الرعاية الاجتماعية. ولكن الأنظمة غير الديمقراطية قد تهدر موارد الأمة بطرق أخرى: أحيانا تستطيع الديكتاتورية أن تنشط وتيرة الانتاج، وأحيانا أخرى يمكنها أن تعوقها تعويقاً حاسماً.

والتحدي الأكثر ضرراً بفكرة الهندسة التوافقية هو أن الدروس المستخلصة من التجارب التوافقية الغربية ليست قابلة للتطبيق في المجتمعات التعددية غير الغربية، لأن ثمة عالماً كاملاً، من الاختلافات بين المجتمعات التعددية في العالمين الأول والثالث.

فالاختلافات بين فئات المجتمعات التعددية غير الغربية أكبر إجمالاً من الاختلافات بين فئات المجتمعات التعددية الغربية، إلى درجة أن فرص ردم الهوة بينها عبر الوسائل التوافقية ضئيلة للغاية.

وعلى الرغم من أن آفاق الديمقراطية التوافقية تضيق أكثر فأكثر، مع تزايد درجة التعددية، ومع اختلال التوازن العددي بين الفئات أو مع تفتته بصورة خطيرة، وما إلى ذلك، فهي تظل مؤاتية أكثر من فرص استقرار ديمقراطية بريطانية النمط.

والخيار الواقعي بالنسبة إلى الكثير من المجتمعات التعددية، في العالم غير الغربي، ليس خياراً بين النموذج المعياري البريطاني للديمقراطية والنموذج التوافقي، بل بين النموذج التوافقي الديمقراطي وبين انعدام الديمقراطية تماماً.

الفهرس

هذا الكتاب

يتداول العراقيون، والعرب عموماً، مفهوم التوافقية من دون أن يتوفر لديهم فهم واضح ودقيق لهذه الكلمة؛ منشأها ومعناها ونماذجها التطبيقية في الواقع السياسي، وكيف تحولت إلى ضمانة للاستقرار في أغلب البلدان المتعددة الأديان والقوميات والثقافات، سواء في أوروبا: مثل سويسرا وهولندا وبلجيكا وغيرها، أو في العالم الثالث: مثل لبنان وماليزيا والهند وإندونيسيا.

يشكل هذا الكراس تلخيصاً لكتاب "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد" للمفكر والباحث الهولندي المعروف آرنت ليبهارت. ويُراد من هذا التلخيص تقديم صوررة مبسطة، وشاملة في الوقت نفسه، عن نظرية الديمقراطية التوافقية، والكيفيات التي طُبّقت بها على عدد من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية، وخصائص كل نموذج من هذه النماذج، وأسباب نجاحها أو إخفاقاتها، والعوامل المساعدة والمعيقة التي تؤثر في ذلك.

ويهدف الكراس إلى تنوير القارئ العربي بمفاهيم الحكم التي تلائم المجتمعات التعددية، والتي ثبت نجاحها أكثر من الأنظمة التي تقمع تعددية مكوناتها السياسية بذريعة الحفاظ على "الوحدة" حتى ولو كانت قسرية.

سعر الكتاب: العراق: ٢٠٠٠ دينار ـ الدول العربية: ٢,٥ دولار أميركي أو ما يعادلها.